"اقتراح" الأحمد..للتنفيذ فورا!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا سمعنا من يدعو "الشعب الفلسطيني" الى النزول للشوارع تظاهرا، ولكن ليس لمواجهة المشروع التهويدي - الاستيطاني الذي بأت قائما دون أي إزعاج رسمي فلسطيني، بل لكشف من هي الجهة التي تعطل "إنهاء الإنقسام"..

الدعوة جاءت من حامل ملف "المصالحة" الدائم في حركة فتح عزام الأحمد، خلال ندوة خصصت لتلك القضية، وبالطبع الأحمد أعاد التأكيد، على أن حماس هي الجهة المعطلة لتنفيذ الاتفاقات، وأنها هي من أوجد الانقسام، وهذه حقيقة لا خلاف بها وعليها، لكنها بعين واحدة لا أكثر، اي أنها حقيقة مصابة بـ"حول سياسي".

فالواقع ان حركة فتح، هي أيضا أصبحت تتحمل مسؤولية موازية الآن، إن لم تكن اكثر من حماس في استمرار النكبة الانقسامية، بمظاهر أكثر خطورة على القضية الفلسطينية، وأن النكبة هي صفة مشتركة لوجهي العملية الإنقسامية..

مسؤولية فتح، تتزايد كونها تمتلك أدوات وقوة فعل مضاعفة لصناعة "مشهد فلسطيني أكثر وحدوية" من حماس، حيث منظمة التحرير ومؤسساتها، وكذا مؤسسات السلطة كافة، حكومة ووزارات وهيئات، تشكل مجالا رحبا لكي تجسد فيها الحالة الوحدوية في ظل "القائم الانقسامي"، بل أن فتح لديها القدرة على حصار "إنقسام حماس" بالعمل السياسي المختلف والحيوي مع الداخل وفي مواجهة العدو الاحتلالي..

فتح تستطيع، في الضفة الغربية أن تمارس العملية السياسية بطريقة تشعر الشعب الفلسطيني بدورها التاريخي القيادي للحركة الوطنية، وأنها "أم الولد" حقا وحقيقا، وليس استنتساخا كلاميا، بإحياء الإطار الوطني القيادي، بمشاركة كل القوى الفلسطينية بما فيها حركتي حماس والجهاد، كما كان يوما زمن الخالد في إطار عرف باسم "القوى الوطنية والاسلامية" كان أمين سره الراحل صخر حبش عضو مركزية فتح، اختفى بالضفة واستمر بشكل باهت في قطاع غزة، ونشط نسبيا في لبنان..

ولا يحتاج المرء الى اعادة التأكيد، أن كل الإطر الفلسطينية التي تتحكم بها حركة فتح وصلت الى حالة "موات سياسي وتنظيمي"، بل أن كل ما تقرره لا يجد آذانا صاغية من الرئيس عباس ويتصرف خلافا له، في مشهد يكرس قمة " التمرد السياسي الرسمي، ويجسد عمليا "أنشقاقا عن المؤسسة الرسمية"..

فتح تمتلك كل ألأوراق لتحاصر انقسامية حماس، ووضعها في خانة معاكسة للمسار الوطني العام، محليا وإقليميا ودوليا، لو أنها تتعامل مع "شركاء الوطن - المؤسسة الوطنية" كما يجب أن تكون "الشراكة الوطنية"، ليس فقط حديثا في سياق ندوات ومناسبات..

فتح، ذاتها تتجاهل كل "شركاء المسار والمسيرة" عند أول نداء من حاكم الإمارة القطرية لتهرول من أجل أي لقاء مع حماس، دون تشاور مع الشركاء، وبلا أي تنسيق قبل أو بعد، ولا تتذكر القوى الشريكة سوى في ظل تجاهل حماس لها، والأحمد نفسه قال قبل أيام في لقاء مع صحيفة أردنية، انهم بانتظار ترتيب امارة قطر لقاء جديد مع حماس..

ورغم ذلك، فما دعا له الأحمد، وبعيدا عما قاله عن مسؤولية استمرار النكبة الانقسامية، يمكن أن يكون عامل دفع، بنزول الجماهير الى الشوارع لتعلن عن الطرف المسؤول، أو تعديلا عما قاله الأحمد، عن الأطراف المسؤولة..

وهنا، هل ستسمح قوات أمن الرئاسة الفلسطينية في الضفة بتلك المظاهرات لتعبر حقيقة عما تراه، في هذا الجانب، وهل ستكون مظاهرات خارج الرقابة أي لا يسمح لهذا ولا يمنع ذاك، وفقا لحاملي الشعارات، وبالأصل هل يمكن أن يتاح للقوى كافة المشاركة فيها، ام سيكون هناك "معايير أمنية" منها "معايير ذاتية" وأخرى "معايير مشتركة مع المحتلين"..

وبالتأكيد، لن يحدث شيء من ذلك، ولن تجرؤ الرئاسة الفلسطينية على منح الحق في التظاهر في هذه المرحلة، كونها تعلم يقينا، ومن خلال تقارير الأمن "المشتركة" كمية الغضب المخزون الذي يمكنه الانفجار، سواء ما يتعلق بالشأن الداخلي، أو المواجهة مع المحتل ومشروعه التهويدي..

ليت الرئيس عباس ومؤسسته الأمنية يوافق على "مقترح الأحمد"، عله يكون محركا للمسكوت عنه منذ زمن، ويفتح الباب أمام نقل المواجهة من كشف معرقل انهاء الانقسام الى فرض مواجهة من أجل حماية "بقايا المشروع الوطني"..

هل تقبل فتح باقتراح عضو مركزيتها، أم تكتفي بأنه "حدث في ندوة" وإنتهى الأمر وكفة الحركة "شر الاقتراح"..بالإنتظار!

ملاحظة: الرئيس عباس في جولة خارجية منذ أكثر من اسبوع، ويبدو أنه سيستمر أيضا..معقول يقطع زيارته من أجل دراسة سبل الرد على قرار الكنيست الاسرائيلي بشرعنة مستوطنات..أم تصريحات نبيل هي الرد وكفى!

تنويه خاص: صاروخ غزة نحو الكيان هل هو "سمة بدن داعشية" لحماس، أم "حركشة حمساوية" لتسخين محسوب لقادم "مجهول" .. صفقة التبادل شكلها قربت!

"الانقلاب الفني الهوليوودي على اسرائيل" و بعض "المتسللين العرب"!

كتب حسن عصفور/ لحسن الحظ العام، ان الحركة الاعلامية لم تعد "حكرا" على بعض مالكي الأموال ليتحكموا بها كما كانوا يوما، ولم يعد لهم القدرة على "تزوير" الأحداث أو نشر ما يراد وقتل ما يراد منها، فعالم اليوم الافتراضي والاعلامي بات له سلطة تفوق ما كان للبعض العربي يوما من "سيطرة شبه مطلقة" على حركة المعلومة والخبر..

وباعتبار أن المعلومة باتت شبه مشاع تقريبا، فلا نعتقد أن نمو حركة المقاطعة الشعبية لدولة الكيان عالميا "سرا" محظورا، فقد تحولت الى حركة علنية تتنامي بقوة أسرع من قدرة دولة الكيان على مطاردتها أو محاصرتها عبر بعض اساليبها القديمة البالية، رغم دخول أمريكا وبعض دول ومؤسسات لمساندة دولة الكيان في "حصار" المقاطعة العالمية وتحجيم دورها..

ومن آخر الرسائل التي تمثل "لطمة سياسية" لحكومة تل أبيب، رسالة 26 من أشهر فناني هوليوود، ومن المرشحين لجوائز الأوسكار الذين رفضوا الاستجابة لرحلات "مجانية فاخرة"..

دولة الكيان حاولت استغلال نجوم هوليوود بدعوتهم قبل حفل الأوسكار في 26 فبراير لتستغل زيارتهم لـ"تبيض وجهها العنصري والفاشي"، وموقفها السياسي التهويدي، والمحصلة كانت "صفرا كبيرا"..وهي التي كانت يوما تعتبر هذه المؤسسة الفنية أحد أسلحتها في تمرير سياستها الاحتلالية، وعل بعض نجوم الفن الأمريكي والعالمي قاموا بدور تسويقي وترويجي للكيان الاسرائيلي ما يفوق مؤسسات "السياسية الاسرئيلية"..

"الانقلاب الفني الهوليوودي" على دولة الكيان، يشكل رسالة سياسية مميزة وخاصة ايضا، وتعكس عمق الأزمة التي تواجهها سياسته، في ظل تهويد واستيطان وجرائم حرب وعنصرية، لم يعد بالامكان اغفالها، خاصة والنظم الاعلامية كسرت كل حدود الاحتكار والتحكم والسيطرة في عالم الخبر والتقرير..

ما حدث لم يكن نتاج حملة رسمية عربية او رسمية فلسطينية، فهي مؤسسات لم تعد بقادرة على التحرك بهذا الاتجاه، بل يبدو أنها باتت "حراما سياسيا" بالنسبة لهم، والعمل لتعزيز حركة المقاطعة وتنميتها تتسارع في مختلف مناطق العالم، كجزء من حملة لنشطاء فلسطينيين ونشطاء مؤيدين للفلسطينيين في العالم والولايات المتحدة.. نشطاء تحركوا لقطع الطريق على الزيارة بنشرإعلانات في صحيفة "لوس إنجليس تايمز" الأمريكية تحض الفنانين على عدم القيام بالزيارة.

يوسف منير، من "الحملة الأميركية لحقوق الفلسطينيين" التي قادت حملة إعلامية ضد زيارة نجوم هوليوود مع منظمة "جويش فويس فور بيس" (الصوت اليهودي من أجل السلام) الأميركية قال وصفا لما حدث : "هذا نجاح، أنا سعيد للغاية لأنه لا يوجد أي دليل أنهم ذهبوا (إلى إسرائيل)، أعتقد أن من الواضح أن هدف استغلال الممثلين لتجميل صورة إسرائيل قد فشل".

القيمة السياسية - الفكرية لهذا الرفض من "نخبة هوليوود" تفوق كثيرا كونها "خبرا" ينشر وانتهى أمره، كما هي حركة الأخبار المتتالية، بل هو "حدث"

يستحق أن يحضر بقيمته التي تستحق، خاصة وأنه يتزامن مع حركة لبعض العرب تتعاكس كليا مع مأ أقدمت عليه حركة المقاطعة الدولية للكيان، وضمنها رفض النجوم الكبار..

وتبرز قيمة هذه المقاطعة العالمية مع نشر خبر عن قيام زيارة سرية لرئيس الاستخبارات العسكرية السعودية الى تل أبيب، لبحث ترتيبات "مؤتمر أمني اقليمي" أعلن عنه الرئيس الأمريكي ترامب مع رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في اسرائيل..

هل يمكن اعتبار هذا "التزامن" في الفعل السياسي المتعاكس "صدفة سياسية"، أم أنه يمثل واقعا عربيا خاصا يكشف أن بعض النظم العربية لم تعد ترى في القضية الفلسطينية القضية المركزية لها، حتى ولو كان باللغة والخطب والبيان كما كان يوما سائدا، كما انها بالمقابل لم تعد تعتبر دولة الكيان "الخطر الأول"، إن لم نقل "العدو الأول" لها وعليها وعلى أمة العرب..

الإنحدار لم يعد سرا، لكن الصمت عليه هو الانحدار بذاته، والعار الذي يجلل رأس بعض المدعين، وتكتمل الفضيحة هنا بأن تكون تلك الزيارة للمسؤول الأمني السعودي بترتيب مع أجهزة الرئيس محمود عباس الأمنية، استكمالا للدور الذي قام به المسوؤل السعودي السابق الجنرال أنور العشقي الى اسرائيل، وبترتيب ايضا مع أمين سر حركة فتح الجديد جبريل الرجوب، يوليو 2016..

المفارقة المثيرة للسخرية أن طلب وزير الخارجية الفلسطينية بعدم زيارة عرب الى اسرائيل كانت قبل ساعات فقط لزيارة المسؤول السعودي تل أبيب ورام الله ليلتقي مع مدير مخابرات الرئيس عباس..

هل تمر هذه المفارقات باعتبارها "أخبارا"، أم يمكنها أن تصبح فعلا لتحريك أحداثا، بعيدا عن تهديدات بلا حساب تأتي من هذا الفصيل أو ذاك..

خطوة عملية واحدة كما فعل فنانو هوليوود خيرا من "طن كلام مؤتمرات مدفوعة الأجر مسبقا"!

ملاحظة: من باب المفارقات السياسية المثيرة للسخرية في "مؤتمرطهران" دعوته الى عمل استفتاء للمسلمين والمسيحيين واليهود في فلسطين لتقرير مصيرها..هل من "المجاهدين" الحاضرين من يفسر هذه "الدعوة الكفاحية جدا"!

تنويه خاص: اصرار اعلام مشيخة قطر والجماعة الاخوانية، أن مصر تريد دولة فلسطينية في سيناء يكشف أن صناعة الكذب لم تعد "فنا" بل وقاحة مسبقة ومدفوعة الأجر..عفكرة بيان مصر والأردن سجل تعريفا جديدا حول الدولة الفلسطينية باعتبارها "ثابتا قوميا"!

التفكجي وجماعة "ثرثرة على ضفاف المستوطنات"!

كتب حسن عصفور/ عندما أعلن رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب بيبي نتنياهو، أن اسرائيل ستبقي سيطرتها على الأراضي بين البحر المتوسط ونهر الأردن، لم يثير ذلك التصريح ردة الفعل السياسية التي يستحقها، بل ربما ذهب البعض الى اعتباره كلاما في كلام لارضاء "اليمين الأكثر تطرفا وارهابا وعنصرية" من حزبه الليكود، حيث مضمار السباق الراهن هو بين المتطرف جدا والأكثر تطرفا جدا نحو ضم ما يمكن ضمه من الأرض الفلسطينية، ما دام رد الفعل الفلسطيني "سلس وعذب ومستأنس جدا" ويقتصر على "جعجة فارغة" لم يعد يسمعها أحد..

الخبير الفلسطيني خليل التفكجي، المتخصص بعمق تفصيلي في كل ما يتعلق بالاستيطان وضم الأراضي، ابن القدس، تحدث أخيرا حول مخطط نتنياهو وخطة اسرائيل، التي نشرتها مؤخرا صحيفة "يديعوت أحرنوت" العبرية حول شبكة الطرق والأنفاق المزعم تنفيذها في الضفة والقدس والداخل الفلسطيني في 48..

يقول التفكجي: "إسرائيل لديها خطط لتهويد القدس وضم الأغوار والكتل الاستيطانية ومحاصرة المدن الفلسطينية بالاستيطان، وهي تطبق هذه الخطط بصورة تدريجية". وأضاف أن "الخطط الإسرائيلية موجودة، سواء كان ترامب

في الحكم أم غيره، لكنها بالتأكيد ستستغل وجود ترامب وعدم اعتراضه على هذه المشاريع للإسراع في تنفيذها"، وانه اطلع على الخطة الرامية إلى نقل مطار بن غوريون الدولي من تل أبيب إلى منطقة "النبي موسى" قرب مدينة أريحا بالأغوار.

ما يشير اليه أهم خبير فلسطيني في شؤون الاستيطان، هو بذاته ما يتجاهله "رأس السلطة الفلسطينية وفريقه"، بأن المشروع التهويدي لم يعد كلاما نظريا، بل هو مشروع قائم ويتم تنفيذه بشكل متسارع لخلق "واقع تهويدي - استيطاني" يصبح جزءا من أي صفقة قادمة، بدأت إدارة ترامب تجهز عناصرها الأساسية منطلقة من "الوقائع القائمة"، ولذا كان بيان البيت الأبيض الذي رحب به الرئيس عباس عبر شخصيات مرتبطه به في المنظمة وفتح، والذي لم ير في الاستيطان القائم "عقبة في طريق السلام"..

ربما يحتاج الرئيس عباس، وكذا القيادة الرسمية الى عقد "جلسة استماع مطولة" مع الخبير التفكجي ليشرح لهم تفصيلا طبيعة "المشروع الأخذ بالتنفيذ"، بما فيه مشروع "مطار النبي موسى" في أريحا، كبديل لمطار بن غوريون، وتوثيق كل ما يقدمه الخبير الفلسطيني الأهم كوثيقة فلسطينية، يمكن تزويعها كإسطوانة خاصة..

وسائل الاعلام العبرية تكشف مخططات التهويد والاستيطان، والاعلان يومي عنها دون أن تجد أي رد فعل رسمي فلسطيني ، سوى تلك الخدعة الضآلة بأن "القيادة تفكر وتدرس وتناقش" من أجل العمل على كذا وكذا وكذا..أقوال تقال منذ ما يزيد على العشر سنوات، بل هناك تصريحات يمكن اعادة نشرها كما هي لن تجد تغيير حرف واحد بها..

ليس مطلوبا أن يستمر أمين سر اللجنة التنفيذية برسائل التهديد، كما الناطق الرسمي باسم الرئيس يعيد بشكل مستمر، ان ما تقوم به اسرائيل يهدد بعواقب وخيمة، فكل ذلك صار معلوما، بل وربما لم يعد يثير انتباه أي فلسطيني على الاطلاق، كونه خارج تصنيف "المصداقية"..

مطلوب خطوة عملية واحدة بديلا لأطنان الكلام المستهلك، ترسل رسالة أن "دقت ساعة العمل الجاد" وانتهى زمن "الثرثرة على ضفاف

المستوطنات"..الخطوات معلومة ومقرة ومتفق عليها وطنيا، ولا تحتاج لأي عنصر اضافي جديد وفقط مطلوب تنفيذها وليس الحديث عنها..

الخطوة تبدأ عندما يقر الرئيس عباس، أن الاستيطان خطر حقيقي على المشروع الوطني..يجب مواجهته وليس غير ذلك!

ملاحظة: رسالة أمل الأعرج التي نشرها "أمد للاعلام" يوم السبت 4 فبراير، حول ما تعرضت له من قهر وظيفي، تمثل جرس إنذار لما يعرف بموظفي "العقود المؤقتة"..آلاف كما أمل يعملون في السلطة، لكن البقاء أو عدم البقاء في العمل مرهون بـ"مزاج" المسؤول او قوة "الوسيط..ملف يستحق مناقشة موسعة!

تنويه خاص: مرشح رئاسي فرنسي فتح باب "الهجرة" لعلماء أمريكا وكبار مستثمريها هروبا من "فاشية ترامب"..قبل كم سنة لو عربي قال هيك كان الآن في عالم تاني..مزيدا من هيك حكي يا كريم!

الفعل الاحتلالي و"بعبعة" المؤسسة الرسمية الفلسطينية!

كتب حسن عصفور/ لم يعد بالإمكان على أي كان، أن يقدر ما هي القضية التي يمكن أن تهز "بلادة" المؤسسة الرسمية الفلسطينية" - وهي هنا تعني مؤسسات المنظمة والسلطة والفصائل جميعها – ماي حلو لهم تسميته بالكل الفلسطيني -، فالأحداث تتسارع بوتيرة غير معقولة نحو تكريس أخطر مشروع تهويدي على الأرض الفلسطينية منذ النكبة الكبرى عام 1948، حيث أغتصبت غالبية أرض الوطن التاريخي للشعب الفلسطيني، مع أحد اوسع حركات التهجير القسري عن الأرض، لا تزال آثارها حاضرة في الوطن والشتات بمسمى "اللاجئين" - المهجرين -..

سلطة الاحتلال، لم تعد تسلك سلوكا "سريا" لتكريس مشروعها الإغتصابي الثاني في الضفة والقدس، حيث قطاع غزة لا صلة لهم به، بل علهم أكثر حرصا على انتقاله الى مكانة سياسية - اقتصادية أرقى، كونه الحل المنتظر لحلهم التوراتي..

ومن يتابع الأحداث الأخيرة فقط هناك حركة استيطانية تهويدية اسرع من المطاردة الاعلامية، سيرى أن هذه الحركة تعيش عصرها الماسي في "الزمن العباسي"، ووفقا لكل ما نشر من تقارير فلسطينية أو عبرية، فكلها تتفق على أن ما شهدته الحركة الاستيطانية التهويدية منذ تولي الرئيس محمود عباس مقاليد الحكم - التحكم عام 2005، بعد الاغتيال العلني للخالد الزعيم المؤسس للكيانية المعاصرة ياسر عرفات، فاق كل تقديرات حكومات الاحتلال المتعاقبة..

وكي لا يصاب أركان "المؤسسة الرسمية" بحالة "ذهول كاذب"، فقط عليهم التوقف أمام التطورات الأخيرة، في الاسابيع المعدودة، التي بات الحديث صريحا عن عملية ضم رسمي عبر مشاريع معلنة لغالبية الكتل الاستيطانية في الضفة والقدس، بل أن نتنياهو قالها صريحة أنلا اتفاق ولا حل سياسي دون أن تكون السيطرة على الأراضي بين البحر المتوسط ونهر الأردن لإسرائيل..

وبالأمس فقط الثلاثاء 31 يناير (كان ثاني) 2017، كشفت صحيفة "يديعوت أحرنوت" العبرية عن خطة تطوير شبكة مواصلات بقيمة ما يقارب مليار ونصف المليار دولار (5 مليار شيكل عملة دولة الكيان)، وذكرت أن الهدف هو "إقامة بنية تحتية للنقل والمواصلات داخل الضفة تشمل حفر أنفاق وتقاطعات وطرق مواصلات جديدة وقطارات خفيفة وطرق للحافلات العامة، مشيرة إلى أن الهدف من وراء هذا المشروع العملاق هو حل مشكلة الاختناقات المرورية وتحسين إجراءات السلامة، والربط المباشر بين القدس والمستوطنات المحيطة بها".

ولم تخف الصحيفة العبرية الحقيقة السياسية لأضخم مشروع استثماري في "البنية التحية"، بأن المقصود من المشروع هو عملية "ضم الضفة الغربية والقدس إلى الكيان الإسرائيلى بشكل غير معلن لكنه واقعى على الأرض"..ويترافق ذلك مع تسريع وتيرة اقرار مشاريع استيطانية، حيث أقرت خلال اقل من اسبوع بناء 5600 وحدة استيطانية جديدة في أراضي الضفة و560 وحدة استيطانية في القدس الشرقية المحتلة..

وأوضح ليبرمان شرحا لما يحدث، "نحن الآن في عهد جديد تعود فيه الحياة في يهودا والسامرة (التسمية العبرية للضفة الغربية المحتلة) إلى المسار الطبيعي والسوي، ويوفر الحل الملائم لاحتياجات الحياة في المنطقة". على حد قوله.

المشروع التهويدي لم يعد "مشروعا"، بل تحول الى "مشروعا واقعيا"، يتم وضع اللمسات الأخيرة له تمهيدا للاعلان الرسمي، قبل أن تبدأ إدارة ترامب حركتها "التفاوضية الجديدة"..

مقابل ذلك الفعل الاحتلالي، الرد الرسمي الفلسطيني لم يتجاوز "حركة الجعجعة البلاغية"، تشتد حركة "التشدق" او تتسع حسب الضغط اليومي، مع فتح قوة "المقاومة الذكية" في "سوف" و"قد" و"نطالب" و"سنذهب" و"لو"، والقذائف الصاروخية الأشد فتكا، هي المطالبة الدولية بادانة الفعل الاسرائيلي لأنه "يعرقل حل الدولتين"..

تلك هي سكة الرد الرسمية العامة، من مؤسسة المنظمة التي تم خطفها رسميا، مرورا بمؤسسات السلطة الخاوية من اي سلطة حقيقية، الى فصائل باتت فصائل "غائبة عن الحق السياسي العام، مكتفية بما لها من حق خاص"..

مشروع تهويدي بدأ في التنفيذ يقابله مشروع رسمي فلسطيني يغذي عمليا ذاك المشروع..تلك هي المعادلة القائمة راهنا بعيدا عن كل البعبة اللغوية..من فتح الى حماس كلهم باتوا عناصر داعمة واقعيا الى "ولادة المشروع التوراتي الجديد" في شمال "بقايا الوطن"، ضفة وقدس..

أي صدفة تلك التي تجمع الصمت الفصائلي على رد فعل تجاه تهويد الدس والضفة..ووسط كل ذلك تخرج وزارة الرئيس عباس لتعلن عن اجراء انتخابات محلية تنتظر نتائجها بشغف حكومة نتنياهو، ليصبح موعد اعلان نتائج الانتخابات هو ذاته موعد اعلان بداية لمرحلة جديدة للضم الرسمي، وخلق أدوات التعامل مع التغييرات المنتظرة..

ملاحظة: رحل الصديق جميل شحادة "أبو خالد" يوم الثلاثاء بشكل مفاجئ، صديق منذ ايام الدراسة الجامعية في العراق..اختلفنا جدا فكرا وسياسية مواقفا

وتصادقنا بشكل حميم انسانيا ..كنا نتواصل بـ"الواسطة الأمدية"..سلاما لروحك يا جميل..وسكينة لأهلك زوجة وأولاد..

تنويه خاص: معقول تمر فضيحة زوجة المرشح الرئاسي الفرنسي فيون هيك وينجح..بصراحة في هيك زمن كل شي بيصير..عفكرة في بلادنا كمان صار هيك زوجة مسؤول عباسي مهم تقيم في بلد وتأخذ راتب على بلد تاني، ومع هيك مرت لا هس ولا نس!

"القبضة الفولاذية" الفلسطينية أم "الراية البيضاء" في وجه " ترامب"!

كتب حسن عصفور/ لا أسرار في الكشف أن "عهد ترامب" هو "عهد صهيوني منتظر"، وفقا لما أعلنته "الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب"، وقياسا بالمكانة "اليهودية الخاصة في إدارته الجديدة" وتحديدا صهره كوشنر مبعوثه القادم لـمباحثات السلام"، وسفيره المستوطن الذي يعيد ذاكرة مارتن أنديك، وأيضا تصريحاته التي قالها خلال الحملة الانتخابية، والتي يبدو منها مدى الاختلاف الكبير عمن سبقه في تحويل القول الى فعل..

لكن وقاحة الادارة الجديدة، وصلت حدا لم يعد الصمت معه ممكنا، بارسال تهديد علني الى الرسمية الفلسطينية لو أنها حولت "كلامها" بخصوص الذهاب الى المحكمة الجنائية الى "فعل الممارسة"، والعمل على محاسبة دولة الكيان على كل ما ارتكبته من جرائم حرب، بما فيه النشاط الاستيطاني والتهويدي، الذي نصت الاتفاقات الموقعة مع حكومة اسرائيل ذاتها وبشهادة أمريكية، على عدم القيام بأي خطوة تؤدي الى تغيير ما هو قائم في الضفة والقدس..نص تجاهله الكثيرون في المعركة ضد الاستيطان خلال السنوات الأخيرة، رغم أنه كان أحد العناصر المستخدمة ضد النشاط الاستيطاني - التهويدي..

الإرهاب الترامبي في وجه الرسمية الفلسطينية، وفقا لما نقلته صحيفة عبرية يوم الأربعاء 1 فبراير عن مسوؤليين غربيين، يفتح باب "عقوبات شاملة" من "وقف تام للمساعدات الامريكية المقدمة للسلطة وإغلاق مكاتب منظمة التحرير في

العاصمة الامريكية واشنطن واتخاذ خطوات شديدة اخرى من شانها ان تلحق الضرر الكبير في مكانة وموقع منظمة التحرير الفلسطينية .."

الرسالة التي نقلها القنصل الأمريكي العام في القدس الشرقية المحتلة، وهو بمثابة سفير أمريكي لدى فلسطين، ليست جديدة بالمعني النصي، وهي مكررة منذ زمن بعيد، وخاصة بعد الحرب العدوانية العسكرية - السياسية الأمريكية الإسرائيلية المشتركة ضد السلطة الوطنية وقائدها الخالد ياسر عرفات في سبتمبر (أيلول) 2000 بعد قمة كمب ديفيد حيث كانت محاولتهم إنتزاع اعتراف من الخالد بتهويد الحرم القدسي والقدس..

وكي لا يصاب البعض المرتعش اصلا، بمزيد من الارتعاش، بعد تهديد إدارة ترامب، ويعمل على نقل ارتعاشه الى الشعب الفلسطيني، نشير الى أن المعركة تجاوزت عملية البحث عن "الهدوء والسكينة"، فيما يتعلق بالأرض الفلسطينية، التي لم يعد تهويدها مسألة سرية، بل أن مشروعها يتسارع بشكل يفوق قدرة وسائل الاعلام الحديثة على حساب خطواته، مترافقا مع تصريحات لقادة الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، حول أن "عهد ترامب" هو "العهد الموعود" المنتظر منذ زمن بعيد..

المعركة واضحة جدا، لا تحتمل الالتباس ولا يشوبها أي بعد ضبابي، الأرض والمشروع الوطني في مواجهة العقوبات الأمريكية التي هي "الجدار الواقي" للمشروع التهويدي المنطلق بسرعة فائقة، لا مناطق وسط هنا، خاصة وأن كل ما يأتي من "الغرب الأمريكي" لا يحمل مسرة سياسية واحدة لشعب فلسطين..

"تهديدات ترامب" باتت تحديا للقيادة الرسمية الفلسطينية، ومنها سيتم رسم ملامح المرحلة القادمة، بين تحد وطني أو استسلام وطني، ولا منطقة وسطى بينهما، هل ترفع القيادة الرسمية باسم شعبها "القبضة الفولاذية" في وجه الحرب العدوانية الأمريكية الاسرائيلية الحديدة، أم ترفع "الراية البيضاء" لحماية رأسها مقابل دفن رأس شعبها تحت مقابر مشروع اضاعة "بقايا وطن"..

بلا جدال، أو نقاش، قد تكون المعركة الأصعب لهذه "القيادة"، وربما لا تمتلك أي من مقومات خوض هذه المعركة الكبرى، بل كل المؤشرات تقول أن قبضتها الفولاذية لا تستخدم سوى ضد شعبها، ولم تخطأ يوما برفعها ضد المحتل وجداره

الواقي أمريكا، حتى لحظة انتهاك حرمة منزل الرئيس محمود عباس الخاص من قبل قوات الاحتلال..

لكن كل ذلك شيء وما سيكون شيء آخر، فما هو قادم لم يعد بحثا عن "حل وسط"، ولا يفيد معه ملامسة الحدث بطرف لسان، أو أطراف أصابع، إما "معركة الانقاذ الوطني" أو "القبر الوطني" لها وليس لغيرها، هي عليها أن تقف راهنا وأي جانب تختار، أما الشعب فمعاركه لن تتوقف دفاعا عن حقه في وطنه التاريخي فلسطين، مهما وصل حال الانحدار السياسي والعدواني..

هي فرصة تاريخية للرئيس عباس وفريقه أن يعوض كل ما فاته وطنيا، بالانتفاض العام، ويتذكر روح الخالد ياسر عرفات "شهيدا شهيدا شهيدا" بالمعنى الكفاحي..

حدث كفاحي حقيقي سيقلب كل حساباتهم رأسا على عقب، وسيدركون أن "جبروت الفلسطيني" لم ينبض بعد، وهي ساعة الحقيقة لتفتح باب جهنم السياسي فعلا، في وجه التحالف الصهيو أمريكي ومن يصمت من عرب الزمان..

الصمت الرسمي الفلسطيني على تهديدات ترامب سيكون بطاقة خضراء ليس لتمرير مشروع ترامب التهويدي القادم في صفقته التي أعدت لإنهاء بقايا القضية الوطنية، بل لنظم العرب الرسمية بالصمت والهروب من تحمل مسؤوليتهم عبر باب صمت قيادة فلسطين الرسمية وشعارهم "قادة فلسطين أدرى بشعابها"..

هل ننتظر المعجزة الكبرى، ونرى "قبضة الرئيس عباس" ترتفع في وجه العدوانية الأمريكية - الاسرائيلية، هل يتحق ما بات رغبة وطنية شاملة..لا زال في جعبة " الأمل" بقية!

ملاحظة: أن يقود عبد السلام نجل القيادي الحمساوي اسماعيل هنية "مظاهرة الفرح الغزية الكبرى" لفوز مصر في بطولة أفريقيا ليس سوى تعبير تأكيدي أن هناك جديد قادم في حماس..فرحة أهل غزة ومنهم الحمساويين هو خلافا لحقد وكره الجماعة لأي نصر مصري مهما كان.. ياما في جرابك يا غزة!

تنويه خاص: بان كي مون نقل قلقه من الأمم المتحدة الى بلده كوريا، وبصفته قلقان دائم رأي ان ينسحب من سباق الرئاسة لقلقه على عدم ضمان الفوز كما وعدوه..سلاما يا قلقان!

النائب العام أحمد براك: ما هي أولوياتك!

كتب حسن عصفور/ بداية على الكاتب عباد يحيى، توجيه "رسالة تقدير خاصة جدا" للنائب العام الفلسطيني د.أحمد براك، على قراره الخاص بمنع تداول روايته "جريمة في رام الله"، والتي تحولت من رواية محلية جدا في التعرف عليها الى مكانة اعلامية لم يحلم بها الكاتب، ويكفي أن يكلف د.براك أحد العاملين في النيابة ويقرأ من كتب عنها بعد المنع ومن كتب عنها قبل المنع..

ونبدأ بالسؤال عن صمت وزير الثقافة الفلسطيني د.ايهاب بسيسو، عما فعل د.براك، والمفترض ان بسيسو الشاعر، لم يعش في "جلباب الظلامية الفكرية"، ويدرك كارثية الفعل الظلامي بحكم أنه شاعرا وأديبا، وعاش في بلاد خالية من الثقافة الأمنية في متابعة المنتج الابداعي، مهما كان لونه وسمته ولغته، كون القارئ وحده هو صاحب الحق في النطق بمنح المنتج حضورا أو غيابا، ويعلم قبل غيره من "سدنة حكومة الرئيس محمود عباس"، ان المطاردة بكل اشكالها لم تقتل منتجا أدبيا يوما، ربما قتلت مبدعا أو كاتبا دون أن تنال مما كتب..

ونتجه الى النائب العام، هل لك أن تعلن للشعب الفلسطيني، كم رواية أو قصة أو نصا شعريا قرأت في حياتك، فلسطيني، عربي وعالمي، من الأدب القديم حتى ساعته، وما هي آخر قراءتك فيما يخص "الجانب الأدبي"، ولا نسألك عن القانوني، ولا نعلم هل أصدرت حكما حول اشكال أدبية إخترقت كل "حواجز النص الممكن"، وهل هناك قائمة محظورات أدبية وضعت على معبر الكرامة يقوم رجل "الجمرك العقلي" بمنع دخولها الى "شمال بقايا الوطن"..

هل للنائب العام أن يعلم الشعب الفلسطيني بأنه يجرؤ على مصادرة أي كتاب عبري قادم من دولة الكيان، به من "إفساد العقل" ما يفوق خطره من رواية عدد الذين سمعوا عنها قبل قرارك أقل كثيرا مما تتخيل..

واعتقادا، انك ألممت بكل ما أنتج أدبا قديما وحديثا، وأن لك قائمة محظورات على معبر الكرامة ونقاط التواصل مع دولة الكيان، وفي القدس الشرقية، الشبكة العنكبوتية تحظر ما يجب حظره وتسمح بما تراه أنت مسموحا بعيدا عن أي لجان خاصة لها صلة بعالم الثقافة، فأنت وحدك ولا غيرك من يرى "النور من الظلام"، و"الحق من الباطل" وعلى الشعب الرضوخ لقرارك..

فهل لك سيادة النائب العام، القدرة الأدبية وتعلن للعامة من أبناء شعبك، ماذا كان قرارك بعد أن قرأت شكوى الموظفة أمل الأعرج حول وقفها عن العمل بحسبة خاصة، وتقديرا انها لا تقول الحقيقة، فهل تابعت ما قالته وحققت به كي نعلم الحق من اللاحق..

ومرورا بقضية شغلت العامة والخاصة من أهل فلسطين، والتي عرفت بقضية "قطع الرواتب" التي قررها الرئيس محمود عباس دون أي سند قانوني أو دستوري، وهو إجراء لا مثيل له في كوكبنا سوى "مقاطعة رام الله الكبرى"، ما هو موقفك منها، باعتبارك توصف أنك "محامي الشعب"، هل أصدرت ما تراه يتفق والقانون والدستور تجاه ما هو باطل شرعا ونصا وقانونا، أم أن تلك قضية تراها مسألة "خلافية" بين "رب عمل" بدرجة رئيس وموظفين لديه، يحق له أن يقطع راتبهم كما يرى هو، وكأننا في عهد القرون الوسطى، التي ربما قرأت عنها في أوراق القانون..

ولو اعتبرنا أن قطع الرواتب مسألة شخصية لا تعنيك، رغم انها تطال آلاف من أبناء الشعب، ما هو موقفك القانوني من مرسوم الرئيس عباس أيضا برفع الحصانة عن عدد من النواب، وهل تعتقد أن ذلك مرسوم له "سند في النص الدستوري"، ام أنه يحق للرئيس ما لا يحق للدستور..

ودع عنك كل تجاوز للقانون والدستور ومسلمات الحياة العامة في "شمال بقايا الوطن"، لان ولايتك عمليا لا تصل الى حيث سلطة الانقلاب في قطاع غزة، هل قرأت التقارير الخاصة بالتعذيب داخل سجون أجهزة السلطة، وعمليات الاعتقال

دون اي مسوغ سوى تعبير "تعكير صفو المجتمع"، هل ترى أن التعذيب بات "حقا" لا يجب متابعته..

سيادة النائب العام، هل تعلم أن هناك موظف برتبة وزير يشغل منصبا حكوميا وفي نفس الوقت يشغل منصبا موازيا في مؤسسة غير حكومية، اسمه جبريل الرجوب، وإن لم تكن على معرفة بالأمر، فاعتبر ذلك بلاغا، هل تستطيع أنت بقوتك ومكانتك أن تفتح تحقيقا في هذا "الفساد الوظيفي السياسي"، أم أن هذا ليس جزءا من "حدود صلاحياتك".. وبمناسبة الصلاحيات، هل أمرت العاملين في النيابة العامة بفتح تحقيق حول مسالة "العقود الوظيفية المؤقتة" في مختلف المؤسسات الحكومية، خاصة في ظل "خطف المؤسسة الرقابية" بقرار رئاسي..

السيد النائب، ليتك تخبر الشعب، الذي أنت محاميه ما هي بالضبط "اولوياتك" في شمال بقايا الوطن، وما هو تعريفك للفساد السياسي - الوظيفي، وسلطة الرئيس أهي فوق الدستور أم تحته أم الى جانبه، وهل حدود خطر"الفساد السياسي والقانوني"، أقل من خطر رواية كانت شبه مجهولة حتى خرجت علينا بقرار نشعر وكأنه لخدمتها، وليس غير ذلك..

هل من حق المواطن أن يعرف أو يعلم موقفك مما سبق في بيان واضح، كما بيانك في "جريمة رام الله"..لو فعلت عندها نقول أنك محام الشعب اخطأ في قراره، لكنك لو صمت سيكون وصفك من نوع آخر..وصف التاريخ يعرفه خير المعرفة وأنت ايضا..وبالقطع ليس منها "محام الشعب"!

ملاحظة وتنويه خاص: الى الرفاق في حزب الشعب الفلسطيني (الشيوعي قديما)، كل تحية وتقدير في ذكرى إعادة التأسيس..حزب سجل حضوره بنور فكري وثقافي وسياسي، واشتق مسارا مختلفا عما كان سائدأ، انجب قامات فكرية ربما هو الأكثر من بين كل قوى فلسطين، أسماء خالدة، ادبا وشعرا ورواية، قادة فكر ونقابات عمال وساسة ومناضلين من طراز خاص، لا يحق تسمية بعضهم دون غيرهم..

حزب أشرق بفكر تنويري سياسي بعيدا عن التساوق مع لغة الحاكم، حزب رسخ مفاهيم وسلوك ونهج سيبقى ابدا حاضرا في بلادنا ومحيطها..

الى حزب عشقت وبه تعلمت أفك "احرف هجاء السياسة والفكر"..حزب علمني أن أعشق الوطن والقضية كما يجب دون "طلاء"..حزب أفتخر أنني اليه أنتميت سنوات هي الأخصب في الحياة..

الى رفاق حزب الشعب راحلين وأحياء تحية لا تتوقف عند محطة..ولتبقى راية الحزب وقبضة رفاقه الفولاذية دوما سلاحا للدفاع عن فكره ومبادئه في وجه الطغاة كل بصفته ومسماه..

انتخابات حماس و"ثنائية السنوار - هنية" القادمة!

كتب حسن عصفور/ بلا أي جدل، احتل خبر اختيار يحيى السنوار قائد عاما لحركة حماس في قطاع غزة - إقرا من اليوم لحماس بلا غزة - ، الخبر الأهم في مجمل ما له صلة بعالم الأخبار، بل تمكن من أن يكون الخبر رقم واحد فلسطينيا وعربيا..

الاهتمام بذاته يستحق التوقف، ليس فقط لقيمة الفصيل الذي أصبح قوة مؤثرة جدا في المشهد الفلسطيني، سلبا أو إيجابا، بل للشخص ذاته صفات وقدرة وتاريخا، وسرعة انطلاق لم يحلم بها غالبية أقرانه، خاصة بعد أن مهد "القدر" له طريق الصعود القيادي، لغياب من كان يمكنه أن يكون نتيجة اغتيالات جيش الاحتلال أو محاولات اغتيال أدت لانهاك البعض في قدرة العطاء..

اختيار السنوار قائدا عاما لحماس جاء عبر قطار المسار الأمني والعسكري، ومن هنا تبدأ القيمة السياسية الجديدة للمنصب القادم في الحركة الإخوانية التي نأمل ان يقال "سابقا"، بحيث لن يقتصر مكانه وقدرته وأثره على حدود "جغرافيا" المكان والتسمية، بل سيقفز عمليا عن أي منصب آخر، وسيكسر ما كان "ثابتا حمساويا" من تعابير مركز القرار أو اتخاذ القرار..

السنوار من اليوم هو القائد العام لحماس ليس في القطاع كما يقولون، بل سيكون الآمر الناهي الفعلي لها وبها، ومعه ستدخل حماس "عهدا جديدا" من القيادة السياسية ذات المصدر والبعد الأمني - العسكري، وليس صحيحا القول أن

حماس لن تتغير بتغير قيادتها كما يدعون، وليتذكر البعض علامات فارقة في مسار حماس..

ودون الدخول في تفاصيل مسار المسيات الحمساوية، فالقادم حتما لن يكون استمرارا "تقليديا" لما كان، بل سيحمل معه مفاجآته وأسلوبه، وليس الفوز الساحق بالمنصب سوى أول الغيث..

المسألة التي تستحق التفكير، اليس فوز المجموعة الجديدة ورمزها السنوار دليل فشل أو عجز لمن سبق، وأن حجم "السعادة والاهتمام" من أوساط حمساوية يعكس بعضا مما هو اعتراف بخيبة أمل فيمن كان يحتل المواقع القيادية، خاصة وأن هناك "رموزا" سياسية تصدرت المشهد القيادي خلال الفترة الماضية..

وعل القضية التي تستحق التفكير، كيف يمكن أن يمارس اسماعيل هنية دوره كرئيس للمكتب السياسي لحركة حماس، في حين تم انتخابه وفقا لكل ما يتم تسريبه من بعض أوساط حماس ومواقع اعلام قطرية تربتط بقيادة حماس المقيمة في قطر والمعنية بانتخاب هنية..

ألم يكن هنية هو ذاته مسؤول حماس في قطاع غزة طوال الفترة الماضية، والتي قيل ما قيل عنها من فترة ارباك وفشل هنا أو هناك، وأن الوضع الحمساوي المتردي والمرتبك هو ما أنجب السنوار "قائدا عاما" مع تغيير قيادي ملموس..

فإن كان ذلك من أسباب التغيير، كيف يمكن أن يكون هنية هو رئيس المكتب السياسي لحماس، اي أنه سيكون "صاحب الأمر" للقائد السنوار، هل يمكن أن يصدقن أحد بعد اليوم مثل هذه "النغمة الحمساوية"، بأن المسألة شورية وأن القيادة تكليف مش تشريف..خاصة وأن مرحلة قيادة هنية للقطاع لم تكن هي الأمثل للحركة، ما أدى الى هذا التغيير المفاجئ والغريب أيضا..

من اليوم، ومع انتخاب هنية رئيسا لحماس ومع اقامته في قطاع غزة، ستبدأ رحلة "مراكز القوى" في حماس مهما حاولوا نفي ذلك أو أن يغلفوه بتسميات مختلفة الألوان، حيث أن القوة العسكرية - الأمنية سيكون لها "الكلمة العليا"، وسيصبح لحماس منذ اليوم في حال انتخاب هنية واقامته في غزة ما يعرف بـ

"الرجل القوي" وليس المسؤول الأول، و"المسؤول الأول" وغير القوي.. ثنائية ستطرق بابها بقوة في قادم أيام حماس..

ما يبحث عنه الشعب الفلسطيني في التغيير الجديد - الانقلاب، هو أن تعيد حماس خريطة أولوياتها السياسية ضمن جدول وطني واضح، صياغة مختلفة كليا عن ما سبق منذ الانطلاقة أواخر عام 1987 كحماس، أو مسارها الإخواني ما قبل ذلك، وأن تبحث بشكل حقيقي عن صياغة حركة فلسطينية بالمعنى الشامل بعيدا عن بعد "طائفي" من المسمى الى البرنامج..

حماس أمام مرحلة مفصيلة يمكنها أن تكون رافعة للبرنامج الوطني ومشروعه العام، وهذا له سياساته واساليبه، او تستمر في جلباب الماضي بغرورها الذي أنتج أسوء مراحل العمل الوطني وعنوانه الأبرز الانقسام والانفصال وتوسع المشروع التهويدي الاستيطاني..

حماس أمام نقطة فصل تاريخية الى أين تذهب مع قادتها الجدد..تلك هي المسألة المرتقبة!

ملاحظة: مقابل "حيوية" حماس التنظيمية هل تحدث فتح ما يقاربها من تحديد جديد لمهام قيادتها المنتخبة من أشهر.. الإرباك مظهر ملموس ففتح اليوم ليس فتح الأمس والمخاوف تتسع مع نشر أسماء كلها "عورة وطنية" لتولي مناصب مسؤولة!

تنويه خاص: سارعت بعض المواقع الفلسطينية والمقربة من أجهزة الأمن بنشر خبر لوزير ليكودي مشهور بأنه "وزير الخرفان" حول دولة غزة سيناء..نشر الخبر ليس مهنية تقليدية بقدر ما كانت "مهنية حقودة"..الباقي معلوم!

انتقام أمريكي "فريد" في شحض سلام فياض!

كتب حسن عصفور/ سريعا مارست الإدارة الأمريكية "عداوتها" لقرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين لعام 2012، عندما رفضت مندوبتها نيكي هالي طلب الأمين العام غوتيريس بتعيين د.سلام فياض رئيس الوزراء الفلسطيني السابق، والنائب في المجلس التشريعي مبعوثا أمميا لمتابعة الملف الليبي بعد كوبلر..

والحقيقة، انه لم يخطر بالبال الانساني، أن تستخدم واشنطن حق الفيتو ضد تسمية شخص توافق عليه أعضاء مجلس الأمن، في مهمة سياسية معقدة وخطرة أيضا انسانيا، رفض لا نعتقد انه كان ضمن أي حساب مهما كانت، لشخص د.فياض، الذي له إحترام دولي كبير، بعيدا عن "نميمة فلسطينية خاصة"، حكمتها رغبات فصيلي النكبة الإنقسامية..

أول "فيتو" أمريكي في "العهد الترامبي" يكون ضد شخصية فلسطينية لها احتراما خاصا، يمثل

"إنحدارا سياسيا من طراز خاص"، وتكتمل حركة السقوط الأخلاقي للإدارة الترامبية عندما تعلن مندوبتها نيكي هالي، عدم اعجابها بالاشارة التي وردت في رسالة غوتيريس حول الدولة فلسطينية، وقالت، "إنها تشعر بخيبة أمل إزاء قراءة رسالة بعثها الأمين العام إلى مجلس الأمن تشير إلى نيته تعيين فياض لقيادة بعثة الأمم المتحدة في ليبيا".

وأضافت المندوبة الأمريكية في بيان تم توزيعه على الصحفيين " لفترة طويلة للغاية والأمم المتحدة تنحاز بشكل غير عادل لصالح السلطة الفلسطينية على حساب حلفائنا في إسرائيل. إن واشنطن لا تعترف بالدولة الفلسطينية ولا تدعم الإشارة التي يمكن أن يمثلها هذا التعيين داخل منظمة الأمم المتحدة".

هكذا انتفضت أمريكا لتنتقم من قرار الأمم المتحدة وتمنع التعيين لكونه فلسطيني، الى جانب اعلانها بوقف انحياز الامم المتحدة الطويل الى القضية الفلسطينية..

لا يهمنا كثيرا حصل فياض على المنصب أم لا يحصل، فتلك مسألة تخصه لو أنها إنحصرت في حدود المنصب الوظيفي والمهمة التي كان سيقوم بها، دون

إهمال أن أي مكان دولي يحتله فلسطيني فهو ربح مضاف للقضية الوطنية، وسيقال دوما الفلسطيني فلان..وهذا ما أدركته المندوبة الأمركية، حيث ارتبط طلب التعيين بالهوية الوطنية وليس السمات الشخصية، فكان حق النقض الأمريكي الأول في مجلس الأمن ضد "الفلسطيني"، وهنا اسمه كان سلام فياض..

وسريعا هب مندوب دولة الكيان في الأمم المتحدة، ليعزف معزوفته الرديئة فرحا بهذا النوع الجديد من استخدام حق النقض أمريكيا، وكلمات بيانه تكشف ان "الكراهية للمسمى الوطني الفلسطيني" هو فصل الكلام لطرفي الحقد السياسي، حيث قال " الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة أثبتت مرة أخرى أنها تقف بحزم إلى جانب دولة إسرائيل في الساحة الدولية وفي الأمم المتحدة على وجه الخصوص". وأضاف في بيانه، " الإدارة الجديدة تعمل من أجل المصلحة المشتركة والتحالف الخاص الذي يربط الولايات المتحدة وإسرائيل. إن عهدا جديدا يبزغ الآن في الامم المتحدة بوقوف واشنطن بحزم ودون موارية ضد كل محاولات الاساءة الى الدولة اليهودية".

بيان مندوب الكيان الاحتلالي ومندوب حاميته أمريكا، يكشف أن المعركة المقبلة لن تقف عند ملمح واحد، ولن تأبه بالا بأي أقوال لا تقترن بفعل يكلفها ثمنا حقيقيا..

الاهانة السياسية الأمريكية في مجلس الأمن، ليس ضد الفلسطيني بذاته، بل هي إهانة للجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارها رقم 19/ 67 لعام 2012، وكل قراراتها حول فلسطين، وبالقطع هي أيضا إهانة لجامعة الدول العربية، ونظريا للرسمية الفلسطينية..

لا نعرف هل سترد الرئاسة الفلسطينية على الموقف الأمريكي الرافض للفلسطيني بصفته، بعيدا عن الشخص، أم أنها ستغض الطرف عنه، خوفا من "غضب الغضنفر"، الذي يحمل "غضبا" منذ "صفقة مجلس الأمن الأخير"..

نأمل أن تخيب الرسمية الفلسطينية الظن، وتنتفض لتدافع عن "الفلسطيني"، الذي كان ضحية الفيتو الأمريكي الأول..صمتها سيكون "عارا" لا يقل عن عار أمريكا..

ونأمل من جامعة العرب أن تقرأ الرفض الأمريكي في سياقه السياسي، كما ورد في بيان مندوبة أمريكا ومندوب الكيان المحتل، ولا تصمت عما كان من إهانة لها ولقراراتها أيضا..

سلام فياض بالتأكيد ليس بحاجة لوظيفة، لكن الرفض بذاته إهانة لفلسطين لا أكثر..

ملاحظة: أن تستقبل مخابرات أمريكا وفدا مخابراتيا فلسطينيا، في وقت ترفض فيه استقبال "مكالمة تهنئة" من الرئيس عباس..بالطبع الاهانة لا تغيب هنا..لكن لما يحدث "القبول الأمني" بالتوازي مع "الرفض السياسي"..للتفكير!

تنويه خاص: كان ملفتا للإنتباه أن يقول الرئيس عباس أنه قد يلجأ الى محكمة الجنايات الدولية لو..مش مهم لو لو..في مؤتمر صحفي في بروكسل..الوكالة الرسمية نشرت كلام الرئيس بدون "قد" تلك..طيب ليش !

"بازار طهران السياسي"!

كتب حسن عصفور/ بالتأكيد، فلسطين القضية كانت أحوج ما تكون لـ"مؤتمر عالمي" يعيد لها أرق الحضور، ولذا كان الأمل أن تكون الدعوة الإيرانية، وبعيدا عن "النرجسية السياسية" في توجيه الدعوات واختيار الشخصيات، ومعيار القرب أو أو الالتصاق بالسياسة الإيرانية، لمؤتمر مسمى لـ"دعم انتفاضة الشعب الفلسطينية" خطوة تمنح القضية الوطنية قوة ودفع الى الأمام..

وبالتأكيد، توقيت المؤتمر حمل له "قيمة مضافة" رغم أنه تصادف غير سياسي وغير محسوب، مع مؤتمر ميونيخ للأمن الذي انتهى ساعات قبل انطلاق مؤتمر طهران، كان مؤتمرا يمثل انتكاسة سياسية في موقف بعض دول العرب التي تسابقت في تغيير خريطة أولويات الصراع، خاصة تهميشها الخطر الاسرائيلي على القضية الوطنية واستبداله بـ"الخطر الايراني"، ودعت لتشكيل "حلف ناتو عربي" لمواجهته، وهي التي لم تنطق يوما بجملة خير لتشكيل قوة عسكرية

عربية من أجل فلسطين ومواجهة الخطر الصهيوني، بل ربما كان البعض منها ممولا لحروب عدوانية ضد أمة العرب..

والصمت على حقائق التاريخ لا يعني عدم حصولها، ولو كان هناك مساءلة أو محاسبة عامة في بلاد العرب لتم تقديم من يعبث بتغيير الأولويات الى محاكمة سياسية علنية في جامعة العرب..

ولذا كان "الأمل السياسي"، ان يعيد مؤتمر طهران لدعم قضية فلسطين بعضا مما تاه في طريق المصائب القائمة، ولكن سريعا سقط الأمل والرجاء في بحر سوق مزايدة بلا حساب، نحو استخدام اللغة بعيدا عن أي مسؤولية، حضرت لغة وخطابات وكأنها كانت مخزونة في "مغارة علي بابا" حتى جاءها فانوس علاء الدين الإيراني لتنطق ما لا يجب نطقه..

"مؤتمر طهران" تحول سريعا من مؤتمر "دعم لقضية وطنية تستحق كل الدعمالحق" الى "سوق بازار طهران السياسي" لاطلاق الكلام والشعارات دون حسيب أو رقيب، وتحول الى مسرح "ردح لغوي" لا ضرورة له ولا هو المكان ولا الزمان من حيث المبدأ..فيما تذكر البعض ان تحرير فلسطين من النهر الى البحر يمر عبر الأردن، كلام أقل ما فيه انه خارج الوعي والعقل، وليس سوى حشو يثير الاشمئزاز ويرسل للشعب الفلسطيني بدلا من الأمل السياسي" القرف السياسي..

أن يخرج البعض من "كهف العمل" ليتحدث كيفما شاء فذلك لا قيمة له ما دام هو بالأصل خارج المعادلة العامة، وأن الحضور الخاص في "بازار - سوق طهران" بحكم القرب من النظام الايراني لا يعني مطلقا ذات القرب من الفعالية الوطنية، خاصة داخل الوطن المحتل، الذي بات مجهولا لهم بحكم "الغربة السياسية الطويلة"..

ولكن، أن يخرج البعض الفلسطيني، ليقلب معادلة المؤتمر من حالة تضامنية مع قضية شعب وأمل كفاحي الى تناول "الخلافات الداخلية" بطريقة لا تليق، مهما كانت "الذرائع" فتلك مسألة مثيرة للصدمة، وإن كان الاعتياد من حركة حماس وبعض ممثليها التطاول على القيادة الشرعية الفلسطينية منذ أن تأسست حماس بحكم نشأتها الإخوانية، فتلك ليست عملا مفاجئا، فهي تطاولت على الزعيم

المؤسس الخالد ياسر عرفات كما لم يتطاول غيرهم وفي طهران أيضا وتساوقت يوما مع دعوات ايرانية أهدرت دم الشهيد الخالد، كما تساوقت مع غيرها من عواصم كانت تستجلب "التطاول" على قائد الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة أبو عمار..

لكن المفاجأة جاءت من د. رمضان شلح الأمين العام لحركة الجهاد، الشخصية الوطنية ذات الاحترام الخاص والمميز، وصاحب أحد أهم المبادرات السياسية في مرحلة النكبة الانقسامية، فما قاله د.شلح ليس مكانه طهران، اتفقنا مع ما قاله أم اختلفنا، فتلك ليست القضية، لكن فتح النار على الشأن الداخلي بالطريقة التي حدثت مكانها "الطاولة الفلسطينية" سواء داخل غرف اللقاءات أو طاولة البحث اليومي فوق أرض فلسطين..

كان لكلام د.رمضان أن يكون له قيمة مضاعفة لو قاله في لقاء بيروت الفلسطيني، او خلال لقاءات تتم في غزة أو عبر أي وسيلة اعلامية للجهاد، لكن بالتأكيد، أن ينحرف بقول ما قال في "بازار طهران السياسي"، فذلك "خطأ سياسي" يقارب "الخطيئة" ليس لما به من وصف ولكن لمكان القول وزمانه..

وبالحق فتلك ليست جزءا من سلوك الجهاد أو أمينها العام د.شلح، التي نالت هي وهو بقبول قلما حدث رغم "بون الخلاقات الفكرية والسياسية معها"، لكنها من أكثر الفصائل التي لها قبول شعبي ووطني، بل ولتمزيها بروح فلسطينية خاصة، كان له ثمن قاس في مرحلة معينة..

ما حدث درس سياسي للجميع أن النقاشات الوطنية شيء والمشاركة في مؤتمرات تضامنية شيء آخر تماما..وما حدث أفقد المؤتمر بريقه والأمل المنتظر منه، خاصة ما حدث به من "لغو كلامي" لا علاقة له بالواقع وهو ليس سوى "كلام من أجل الكلام" لمن غاب كثيرا عن المشهد..

هل يفعلها د.رمضان شلح ويصوب بعضا مما لم يصب قوله..ليته فالاعتراف بالخطأ فضيلة لا بعدها فضيلة سياسية وهي دوما بداية الصواب..ولا تكبر على الوطن والشعب..

بالمناسبة موقف كاتب المقال يفوق نقدا ما تحدث عنه د.شلح لكنه عبر منصات مختلفة!

ملاحظة: الى الرفاق في الجبهة الديمقراطية والى الأمين العام نايف حواتمة صاحب البصمة الخاصة والمميزة في مسار الثورة المعاصرة في ذكرى الانطلاقة تحية وتقدير..مسيرة تميزت بروح كفاحية صنعت فصيلا حمل راية الثورة ولا زال..لها مزيدا من الحضور والفعل وللرفيق "ابو النوف" ألقا سياسيا وفكريا مستمرا!

تنويه خاص: كما اليوم كانت الوحدة المصرية السورية عام 1958، يوم للتاريخ كان وسيبقى وسيعود يوما ..من تآمر على اساقطها لا زال يتآمر على اسقاط وحدة الأمة ..ذات الأدوات وبذات المسميات..ويومهم آت لا ريب فيه!

"حكومة فتح" ومقصلة تعزيز "الإنفصال الوطني"!

كتب حسن عصفور/ قبل أشهر قررت المحكمة العليا وقف اجراء الانتخابات المحلية في "بقايا الوطن"، لأسباب متعددة، بعضها إجرائي وآخر قانوني وبعض منها ملمحه سياسي يتعلق بالقدس عاصمة دولة فلسطين تحت الاحتلال..

ودون نقاش تلك الأسباب التي فرضها "القضاء" لوقف الاجراء الانتخابي، لكنها جاءت سليمة وصائبة في المضمون العام، كون القرار أوقف واحدة من أخطر الأدوات التي تمهد الطريق الى تمرير مشروع الكيان المعروف بمشروع ليبرمان "العصا والجزرة"..

وفجأة قررت حكومة الرئيس محمود عباس ووزيرها الأول، اعادة الحديث عن اجراء انتخابات محلية في الضفة والقطاع، بعد أن "صوبت" الملتبس القانوني وفقا لمحكمة العدل،بتشكيلها محكمة قضائية خاصة، وتضيف حكومة الرئيس عباس (حكومة فتح)، أن ذلك القرار هو عودة للشعب لاختيار من يريد للمجالس البلدية - المحلية، وتنشيطا للحياة الديمقراطية..

وبالقطع فإن من قرر العودة لفتح ملف الانتخابات المحلية، دون الاهتمام للخطر السياسي الكامن في تلك المسألة، يدرك جيدا كل أبعادها، بما فيها رفض حماس خاصة مع تشكيل محمكمة قضائية خاصة، وما يعني ذلك الرفض من "آثار " لن تقف عند حدود عدم القيام بالانتخابات،..

لجنة الانتخابات المركزية حاولت أن تقوم بدور "المحلل السياسي - القانوني" لاجراء الانتخابات، فهي لا ترى العملية الا من زاويتها الاجرائية لا أكثر، كما يقول القائمين على اللجنة، فالتقت بالرئيس عباس مرتين، ثم ذهبت للقاء حماس في قطاع غزة، وكان الرد المعلوم للجاهل قبل العالم، رفض حماس اجراء الانتخابات الا وفق "شروطها" والتي ايضا تراها "قانونية"، وتحديدا رفضها للمحكمة الخاصة التي شكلت بقرار رئاسي..

رفض حماس هنا، يمثل نقطة فصل، فهو ليس رفضا للمشاركة بالانتخابات، كونها "خطرا سياسيا" على القضية الوطنية، وأنها قد تمثل أداة تنفيذية للمشروع الاسرائيلي "العصا والجزرة"، وبالتالي لا خلاف سياسي من حيث المبدأ بين فتح وحكومتها في رام الله، وبين وحماس وأداتها السلطوية في قطاع غزة، بل تجسد جوهر الخلاف فيما يسمى بالاجراءات العملية، خاصة رفض حماس للمحكمة المشكلة، وتتمسك بأن تكون المحاكم القائمة هي صاحبة النظر في المسائل الخلافية، وهي تعلم جيدا أن موافقة حكومة فتح على ذلك، هو تشريع للحالة "القانونية" في قطاع غزة..وهو ما لن تسطتيع فتح الموافقة عليه لأنه يعني اعترافا رسميا ببعض نتائج الانقلاب الحمساوي..

جوهر الخلاف بين الطرفين، له بعد بالمؤسسة التي يتحكم كل مهما في فعلها، وبناء عليه سارعت حكومة الرئيس عباس ووزيره الأول باعلان أن الانتخابات ستجرى بالضفة، في حال عدم سماح حماس باجراء الانتخابات في قطاع غزة..

والحق، ان حماس ستكون أكثر "حماسة" من فتح ورئيسها وحكومتها لأن يتم اجراء الانتخابات في بعض مناطق "شمال بقايا الوطن"، كون ذلك يجسد عمليا وفعليا مسألة "التقاسم الوظيفي" بين طرفي الإنقسام، وستقدم فتح رئيسا وحكومة "الجائزة الكبرى" لقائد حماس الجديد يحيى السنوار لوضع آليات تعزيز "سلطة الانفصال" بذريعة أن رام الله هي من قرر الانفصال الانتخابي..

السؤال المثير حقا، لماذا تصر حكومة فتح، ورئيسها على هذه المسألة رغم كل ما تحمله من مخاطر جادة على القضية الوطنية، ليس فقط كونها "هدية عملية" للمشروع الاحتلالي، بل أنها ستمثل "قفزة كبرى" نحو تكريس الفصل والانفصال السياسي - الوطني، وسيحق لاحقا لحماس أن تتصرف باعتبار فتح من ذهب الى تكريس "الفصل الوطني" باصرارها على انتخابات في جزء من "بقايا الوطن"..

أن تختبئ فتح خلف ستار احياء "العملية الديمقراطية" ومن خلال انتخابت محلية، ليس سوى "خدعة كلامية وسياسية" في آن، حيث أن العملية الديمقراطية التي تودي بوحدة الكيان الى جهنم السياسي وبئس المآل، لا يمكن اعتبارها حقا "ديمقراطية"، بل لها وصف مخنلف تماما، وهي استخدام "الشكل الديمقراطي" لتمرير مؤامرة تطيح بالمشروع الوطني، والمسميات ليست بذي قيمة..

لو أن "الديمقراطية" هي خيار فتح رئيسا وحكومة فلتعيد الحياة للمؤسسة المنتخبة من الشعب، وهي المجلس التشريعي، لتعيد له الروح ضمن اتفاق وطني، كي يمنح "بقايا السلطة" بعضا من "بقايا حياة سياسية"، لكن من يرفض تفعيل المجلس التشريعي عبر خطف القانون الأساسي لا يمكنه مطلقا أن يكون حريصا على أي عمل ديمقراطي، فما بالنا وهو لجزء من بعض الوطن، ونتائجه المباشرة تعزيز "سلطة الانفصال"، وتعبيد الطريق لمشروع ليبرمان الشهير..

"الاجراء الديمقراطي" ليس وفقا للمزاج الخاص للحاكم أو الخاطف، بل هو فعل شمولي، وقبله أن يكون بذاته "ديمقراطي، ولا نظن أن حملة الاعتقالات المتسارعة في الضفة المحتلة من قبل أمن حكومة فتح، وبعد "تفاهم أمني خاص" مع مدير المخابرات المركزية الأمريكية، يمثل بعدا ديمقراطيا..

اصرار فتح رئيسا وحكومة على اجراء هذه "المهزلة" له بعد كارثي، وصمت القوى الوطنية أو المشاركة فيها سيكون بمثابة سكب البنزين على نار حرق المشروع الوطني..

قبل فوات الآوان، أوقفوا فضيحة الفصل - الانفصال السياسي بمسماها الجديد "انتخابات محلية في بعض الضفة المحتلة"..

ملاحظة: رب ضارة نافعة كما قال الأقدمون، محاولات الجماعات الإسلاموية المتطرفة اشعال نار فتنة مسلحة في مخيم "عين الحلوة" عادت خيرا على حركة فتح إذ تناسى ابناؤها ما بينهم فتوحدوا بسلاحهم، الذي يريد البعض الجهول تسليمه، لردع العابثين..درس ليت البعض يدرك قيمته..فتح الموحدة حامية المشروع !

تنويه خاص: نواب فرنسيون كسروا الجرة في بلادهم، طالبوا حكومتهم الاعتراف بدولة فلسطين..يا ريت نواب بلادنا يطالبوا قيادة الشعب الاعتراف بتلك الدولة..أكيد إحنا أولى من الغريب ..مش هيك بقولوا!

درس ميركل للمتوسلين "هاتف بيبي"!

كتب حسن عصفور/ في خطوة سياسية غير مسبوقة قررت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل الغاء لقاء كان مرتب له أن يعقد في شهر مايو (ايار) من العام الحالي مع رئيس حكومة دولة الاحتلال نتنياهو..

الاعلان الرسمي جاء تحت "ذريعة" عدم وجود وقت مناسب لعقد اللقاء في ظل "انشغال" ميركل وحزبها بالانتخابات البرلمانية التي ستجري في شهر سبتمبر (أيلول) القادم، والحقيقة أن كل من قرأ بيان ميركل لم يتوقف أبدا عند السبب المعلن، بل ذهبوا لقراءة السبب الحقيقي الذي تم تسريبه من مكتب المستشارة، بأنها غضبت بشدة على نتنياهو وحكومته بعد أن أقر الكنيست الاسرائيلي قانون "شرعنة المستوطنات"، قبل أيام..

قراءة الموقف الألماني تختلف كليا عن أي موقف سياسي آخر أعلن ضد النشاطات الاستيطانية وخاصة القرار الأخير، فالعالم تقريبا فعل ذلك، حتى إدارة ترامب الأكثر صهيونية في تاريخ الإدارات خجلت منه واعتبرته لا يساعد على السلام..

الموقف الألماني يتسم بـ"حساسية خاصة" نحو أي نقد لحكومات دولة الكيان، مرتبط بمواقف هتلر ضد اليهود، والتي تستغلها الحركة الصهيونية دوما مع أي

نقد يأتي من ألمانيا، حكما ومعارضة، تتلاعب بالماضي بكل ما له وعليه من "روايات تاريخية" كمظهر من مظاهر "الإرهاب الفكري - السياسي"..

ولكن يبدو أن المستشارة ميركل قررت أن "تكسر جرة الإرهاب الصهيوني"، وتقرر عدم لقاء نتنياهو قرفا مما يفعله من ممارسات تشكل قمة البلطجة السياسية في كوكبنا، دون أدنى احترام لأي من مطالبات العالم دولا ومؤسسات، سلوك لكيان فاق كل ما سبق من أفعال خارج النص والقانون..

ميركل بإعلانها تأجيل اللقاء لا تسجل موقفا سياسيا وأخلاقيا نحو القضية الفلسطينية فحسب، بل هي خرجت عن "المألوف الألماني"، وقررت أن لا "تعيش في جلباب الإرهاب الفكري"..فكان الإلغاء درسا سياسيا فريدا، لن يكون فقط لرأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، بل وأيضا ضد كل من يتجاهل "البلطجة السياسية" لدولة الكيان الاحتلالي..

قد يرى "البعض المتهالك سياسيا" فيما فعلت ميركل خطوة لا تستحق الاهتمام، بل ولا تستوجب منحها أكثر مما هي من "خطوة غضب صغيرة"، لكنها في الحقيقة هي أحد أهم ردات الفعل على قرار الكنيست الاسرائيلي، بل يمكن اعتبارها "الخطوة العملية الوحيدة" التي أقرنت القول بالفعل..سبقت بها ممثل الشعب الفلسطيني الرسمي وفصائله كافة!

كان التقدير أن تقف "الرئاسة الفلسطينية" وفريقها الخاص، ولاحقا اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في إجتماعها يوم الإثنين 13 فبرير، الذي توافق بعد ساعات من نشر خبر الغاء لقاء ميركل مع نتنياهو، لكن "المفاجأة" لم تطل على الشعب الفلسطيني من هذه الفرق، وتجاهلت كليا الحدث الأهم في الأيام الأخيرة، فيما وزعت الشكر والتقدير لمن رأت خاصة فرنسا، دون أن نجد منها خطوة عملية ملموسة ضد قرار "شرعنة الاستيطان"، وتجاهلت من قام بخطوة مهما كانت صغيرة لكنها خطوة عملية احتلت مساحة واسعة جدا في الاعلام العالمي والعبري والعربي..

تجاهل الرئاسة الفلسطينية وفريقها وتنفيذتها، ليس جهلا بالحدث، وليس عدم سماع به، بل كون خطوة ميركل تمثل "إحراجا سياسيا" لهذه الفرق التي تعلن ليل نهار أنها على استعداد فوري لحضور أي لقاء مع نتنياهو في أي مكان وزمان،

وبأي جهة داعية له، روسية أمريكية، حكومية أو غير حكومية المهم لقاء يوافق عليه نتنياهو..

فالرئيس عباس ومنذ أسابيع يناشد أي كان بترتيب لقاء له مع نتنياهو، دون أي شرط، رغم الشروط المعلنة من "المؤسسة الرسمية"..ووصل الأمر مناشدة الرئيس الأمريكي ترامب بترتيب لقاء من أجل "احياء عملية السلام"..

هل من يناشد طوب الأرض لترتيب لقاء مع نتنياهو، دون أي شرط مسبق، يمكن أن يعجب أو يرضى عن خطوة المستشارة الألمانية ميركل، الجواب بات واضحا من عنوانه.. والخوف أن يخرج أمين سر الكلام العباسي ليدين قرار ميركل ويراه "عقبة في طريق السلام"..

ملاحظة: انتخاب يحيى السنوار "قائدا" لحركة حماس في قطاع غزة يمثل "انقلابا سياسيا" لم تعرفه الحركة منذ التأسيس..حماس أمام مفترق طرق..الأمل أن يكون نحو "الداخل الوطني"!

تنويه خاص: بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تجاهل كليا موقف السفير القطري وتذكر لقاء اسطنبول، شكلها مش زعلانة من المساس بالممثل والتمثيل..ننصح أعضاء التنفيذية أن يقرأوا بيانهم مرة ثانية سيكتشفوا أنه لا يليق وطنيا!

رسالة اسرائيلية جديدة للغارقين في "الوهم" الديمقراطي!

كتب حسن عصفور/ تزايدت في الآونة الأخيرة قيام "سلطة الاحتلال" حملة نشر اعلانات في الضفة الغربية، تتجه لتكريس "علاقة مباشرة" مع الفلسطينيين دون أدنى إعتبار لمؤسسات السلطة الفلسطينية القائمة، واتجهت للعمل بعيدا عن "الجهة التنسيقة المشتركة"، ما يعرف بمكاتب الارتباط المشتركة، والتي تمثل قنوات التنسيق بن السلطة ودولة الكيان..

ولعبة الكيان الجديدة، اللجوء لاستخدام مسألة تثير سخط أهل الضفة الغربية، المعروفة بتصاريح العمل داخل اسرائيل، وانتشار حركة فساد لا محدودة عبر التحكم في هذه القضية، حتى أن الشائعات وصلت الى أن "القطط السمان" الفلسطينية تتكاثر من بوابة "فساد التصاريح"، ومنهم أحد ابناء مسؤولي عمليات التنسيق مع ارتباط الاحتلال..كما شقيقتها في قطاع غزة وقضية "فساد تنسيق معبر رفح"!

بالطبع لن نفتح ملف "فساد تصاريح العمال" واستغلاله من قبل البعض لتراكم ثروة خيالية، ولن نذهب لنسأل رئيس هيئة مكافحة الفساد رفيق النتشة، بعد تجديد ولايته دون أي تفسير لما تلك "الثقة المتجددة"، وبالتأكيد لن نسأل النائب العام د.أحمد براك الذي اشهر كل أسلحته ضد كتاب لا اثر له في عالم الأدب سوى قرار النائب العام، لماذا يصمت عما يسمع وما يصله من شكاوي عن "الثراء لخيالي" لـ"عصابات التنسيق والمتاجرة بعرق الناس عبر فرض خاوات على تصاريح العمل"..لن نذهب الى هذا الملف الآن..ولكن له مكانه القادم..

المسألة الأهم في "ملف فساد تصريح العمال" التي تتحدث عنها دولة الكيان وارتباطها المدني - العسكري، هو توجهها العمل المباشر مع الفلسطينيين لمنح التصاريح، وهي بذلك تعلن "مرحلة سياسية جديدة" من خلال استغلال "لقمة الخبر لفرض آلية ارتباط بين سلطات الاحتلال وسكان الضفة المحتلة..

رسائل الاحتلال من وراء تلك الاجراءات تتلخص في:

* أنها لم تعد تقيم وزنا للسلطة الفلسطينية ومؤسساتها..وبالطبع لكل "التهديدات الكلامية" التي يطلقها أصحاب الجعجعة!

* البدأ العملي في أقامة أجهزة ارتباط وتنسيق أو بالأدق أجهزة "تواصل" مع الفلسطيني دون اي ارتباط مع السلطة..

* الاستعداد العملي للمرحلة المقبلة من خلال فحص تنفيذ فرض العلاقة المباشرة مع الفلسطينيين عبر تصاريح عمل..

* فحص امكانية تطبيق خطة ليبرمان "العصا والجزرة" للإتصال المباشر مع "هيئات فلسطينية قائمة"، دون اي علاقة مع السلطة الفلسطينية..

*وضع اسس عملية لفرض "التقاسم الوظيفي"، الذي كان جزءا من مشروع الاحتلال قبل اتفاق أوسلو، عرضه رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق شامير..

المثير للدهشة جدا، ان المؤسسات الرسمية الفلسطينية، وأجهزتها المدنية والأمنية لم تقف لدراسة مخاطر تلك الاعلانات الجديدة، والدور السياسي الذي تبحث عنها سلطة الاحتلال، فمنها من غرق بالبحث عن "دور خاص" لتكريس مكانته السياسية بتقديم "الخدمات" لمن ينتظرها، أو أجهزة أمنية لم تعد نشاطات وممارسات سلطة الاحتلال جزءا من سياستها، حيث أولوياتها ملاحقة كل من ترى به "شبهة معارضة" لسياسة الرئيس عباس او متجها للتعبير عن حالة غضب عملي ضد قوات الاحتلال..

وتزداد الكارثة الوطنية عندما تتجاهل "حكومة فتح" ووزيرها الأول رامي الحمدالله ما يجري تحت سمعها وبصرها، وتدير الظهر وتغض الطرف عنه، وتمضي في "كذبتها الديمقراطية" لاجراء انتخابات هيئات محلية في الضفة دون قطاع غزة، لتنتج هيئات ستكون "الجهة التمثيلية" لدى سلطات الاحتلال عمليا، وسييجد ليبرمان وزير جيش الاحتلال "ضآلته" في تلك المجالس "المنتخبة ديمقراطيا"، لتنفيذ خطته المعلومة..

أن يصر رامي الحمدالله على فرض الانتخابات "المشبوهة وطنيا"، فتلك مسالة تحتاج الى نقاش أكثر عمقا من "كذبة الحق الديمقراطي"، والتي باتت وكأنها "كذبة أبريل - نيسان"، فالحق الديمقراطي لا يبدأ بتصويت في هذه المسألة، بل هناك كثير ما قبلها، وأولها الحق في الكلام دون ارهاب مزدوج من جهازي أمن، او قطع راتب لمخالف أو تهديد فاصئل بوقف حقها المالي في الصندوق القومي، او وقف كل "امتيازات الحركة" التي تشكل عنصرا "حيويا" لبعض المسميات..وقبل كل ذلك العمل لفرض الشمروع الوطني المتفق عليه رسميا!

باختصار، المستور بدأ في الظهور، أن ما سيكون من اجراء انتخابات محلية في ظل الواقع القائم، هو فعل تكاملي مع المخطط الاحتلالي لفرض "تقاسم وظيفي جديد"..لا تراه قوى كان يفترض بها أن تقاتل أل يكون بدلا من القيام بدور "المحلل" للدور الكارثي وطنيا!

ملاحظة: ترحيل أمين سر حركة فتح الرجوب، صاحب المناصب الرسمية وغير الرسمية، بمخالفة القانون، من مطار القاهرة يفتح بابا عريضا للسؤال عن حقيقة العلاقة بين سلطة الرئيس عباس ومصر الشقيقة الكبرى..بعيدا عن من أخطأ أولا..التفكير العميق ضرورة بعيدا عن الكلام الفارغ!

تنويه خاص: اسرائيل بدأت في اختبار "قوة" القائد الجديد لحماس في قطاع غزة يحيى السنوار..القصف الحربي ردا على "صاروخ تائه" رسالة واضحة..إما فرض "التنسيق الأمني" أو "فرض الرد الأمني"..معادلة اسرائيلية أمام السنوار!

زيارة رئاسية "ناجحة" غاب عنها "ملح الأرض"!

كتب حسن عصفور/ بدون أي جدال، يمكن اعتبار زيارة الرئيس محمود عباس الأخيرة الى لبنان، هي "ألأنجح" له طوال 12 عاما وشهرين من عهدة في رئاسة المنظمة والسلطة، حيث أعاد بعضا من تواصل "الرسمية الفلسطينية" مع أركان الحكم اللبناني، وفتح بابه لإستقبال شخصيات لبنانية غالبها كان حاضرا مع الثورة الفلسطينية، وأحدها كان حاضرا بجرائمه (جعجع)..

حضور الرئيس عباس لم يقتصر على الساسة والرسميين بل امتدت اليد لمنح أوسمة لمن استحق ، خاصة المناضل العربي الكبير محسن ابراهيم، اسما سيذكره التاريخ بمنصة خاصة لدوره ومكانته مع فلسطين، وثقة الخالد أبو عمار به، أن جعله أحد عناصر "الخلية الفلسطينية الخماسية المصغرة ليصبح سادسهم" لإدارة ملف المفاوضات السرية مع الطرف الاسرائيلي، أو ما عرف اعلاميا بـ"مفاوضات أوسلو" منذ يناير 1993 وحتى أغسطس من ذات العام..

ولأن الرئيس عباس يميل للفن الشرقي كثيرا، حيث أنه يحضر مطربين يهود شرقيين الى مقره في رام الله لسماع أغانيهم بين حين وآخر، فهو استقبل "ثلاثي عرب أيدول" في مقر اقامته ببيروت، كان فرحا بهم وسعيدا كما لم نراه منذ زمن، ازاح عنه عبئ الهموم الوطنية، وكشف "سرا رئاسيا"بأنه متابع للبرنامج

الفني بشكل دائم، ولم يبخل عليهم بالمشاركة من خلال ارساله نجله "ياسر المكنى أبو عمار" الاسم والكنية كانت تيمنا بالخالد أبو عمار قبل سنين الفراق..

ولذا هي زيارة غالبها تستحق التقدير، لولا "غصة جعجع"، رغم انه بات مكونا رئيسيا في النظام اللبناني، ويبقى استقباله دون إعتذار لدماء شهداء المخيمات تمثل "نقطة مظلمة" في تلك الزيارة..

لكن، وهنا ندخل في "باب النكد السياسي"، او "التنغيص" غير المحبوب عادة من فريق الرئيس عباس ومنه، غياب "ملح الأرض" الفلسطيني المقيم شتاتا في مخيمات لبنان، والذي كانوا "حضن الثورة الفلسطينية المسلحة" زمن الحضور الفاعل سياسيا وعسكريا، ودرع الشتات الفلسطيني انتظارا لحل قضية طال أمدها..

الرئيس عباس يبدو أنه قرر مسبقا أن لا يكون لممثلي المخيمات الفلسطينية أي حضور خلال تلك الزيارة، وكأنه يرسل رسالة لمن لا يريد صلة حية بين ممثل الشعب وجزء هام وحيوي منه، رسالة تبدو وكأنها تأكيد لما سبق ان قاله الرئيس عباس، ان من حق الجيش اللبناني أن يفرض "سيطرته على المخميات وكذا القانون اللبناني"..

أن يقول الرئيس عباس كلاما لا يتفق وموقف الأهل من فلسطيني لبنان شيء، وأن يتجاهل اللقاء بممثلين عنهم شيء آخر، وهنا نفتح قوسا لنقول، ليس بالضرورة أن يلتقي الإطار الفلسطيني المتفق عليه، سواء ما يعرف باللجنة الأمنية التي تضم ممثلين عن كل الحضور المسلح، بما فيه "التيار الاصلاحي في فتح" أو ما يعرف بـ""تيار دحلان"، أو اللجنة السياسية للفصائل التي تضم كل القوى الفلسطينية، بما فيها حركتي حماس والجهاد، وعلها الأنشط فلسطينيا من كل الاطارات ذات نفس التسمية..

تغييب الرئيس عباس للقاء ممثليين عن أبناء الشعب الفلسطيني في لبنان، ستبقى "غصة سياسية"، بل ربما تفتح باب التسؤال السياسي، هل هناك "صفقة بدأ الاعداد لها تتعلق بمسالة التواجد الفلسطيني في لبنان" خاصة مع استقباله جعجع، أم ان التغييب رسالة سياسية للحكم اللبناني بأن المخميات باتت للحكم قانونا وسياسة..

هناك وقت أمام الرئيس عباس ان يصوب "الخطأ - الخطيئة السياسية" تلك قبل أن يغادر أرض لبنان، وكي لا يبقى استقبال جعجع الصورة الأبرز، وكأنها "رسالة اعتذار من الرئيس عباس" لمن شارك في مجازر المخيمات..

حساسية الشعب الفلسطيني تفوق كثيرا رموزه سيادة الرئيس فحاذر أن تمسها باهمال أو سوء تقدير أو سوء نية!

ملاحظة: حملة الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة ضد شباب من فتح، وقبلها حماس والجهاد وبعض اليسار تبدو وكأنها "رسالة لمجهول"..الغريب أن حرب التصعيد تزامنت بعد زيارة مدير المخابرات المركزية الأمريكية للرئيس عباس..بالكوا شو اللي جاي عهيك!

تنويه خاص: خلال "مؤتمر طهران" وبعده خرجت كمية كلام وشعارات تقريبا تعطيك أملا ان "الكيان الهزيل" على وشك الانهيار"، خاصة وأن رادار أيران يحسب أنفاس طياريه..والله زمان يا أحمد سعيد.. و"تجوع يا سمك"!

عفوا بعض العرب: وستبقى اسرائيل عدونا الأول!

كتب حسن عصفور/ لم يعد سرا أن دولة الكيان الاسرائيلي تعيش "عصرا سياسيا ذهبيا" بفضل الواقع العربي الراهن، وعل قادتها لم يفكروا يوما أن يأت زمن على الكيان العنصري ويتمكن من ممارسة كل ما يمكن ممارسته عداءا وعنصرية وفاشية للشعب الفلسطيني، دون أن يجد "رادعا عربيا" يمكن اعتباره بحق ردا يستحق التقدير والتقييم..بل ما يحدث حلم معاكس..

منذ أن فتحت أمريكا ابوابها وأطلقت مشروعها الإستعماري الجديد، باحتلال العراق عام 2002 واسقاط نظامه بقوة السلاح الأطلسي، وليس بقوة الشعب وقواه، وبتحالفات غاية في "الدناءة السياسية" بعضها طائفي وبعضها حقد سياسي، بدأت رحلة ما يمكن وصفه بـ"النموذج الجديد للمفهوم السياسي الإقليمي" الذي تريده أمريكا الغاصبة..الذي يعيد وضع مفهوم جديد "للأخطار والعداوات"..

تحالفت بعض دول العرب "سنية المذهب"، كما تدعي، وايران "شيعية المذهب" كما تعلن، مع قوى الغرب الاستعماري كما تقول شعوب العرب، أو "الغرب الاستكباري" كما تدعي ايران، للخلاص من نظام صدام حسين، كل بحساباته الضيقة والصغيرة والحقيرة سياسيا أيضا، لكنها خلقت الانطلاقة الجديدة لتسليم المنطقة الى العبث الاستعماري بقيادة أمريكا، ومنح دولة الكيان الاسرائيلي قوة بطش متعددة الأركان..

منذ تلك الأيام، والتي شهدت ايضا حصار الخالد ياسر عرفات ثم تصفيته اغتيالا صريحا، ودولة الكيان فتحت كل ما لها من أسلحة لتهويد الوطن الفلسطيني أرضا ومقدسات، وشرعت بسرعة نووية لمصادرة كل ما يمكنها مصادرتة، وشنت ثلاث حروب على قطاع غزة، تخللها تحالف أسود لانتاج حالة انقسامية فلسطينية كان لبعض العرب الدور الأساسي لتنفيذ مخطط القسمة والتقسم في فلسطين خدمة لمشروع تهويدي جديد عبر انهاك الحركة الوطنية الفلسطينية..

ايران هي جزء مساهم ببعض سياساتها "الطائفية" في مساعدة المشروع الاستعماري، خاصة في العراق وبعض مشروعها الطائفي في اليمن، ودورها غير الايجابي في فلسطين، خاصة عبر فتح بابها لأطراف بحسابات أضيق من البعد الوطني الفلسطيني العام، بل نتقائية حسب المقاس السياسي الخاص، وهي لا زالت تحتل جزر عربية ثلاث لدولة الامارات العربية، لكنها في سوريا وقفت لتكون حائط صد مع روسيا لكسر امتداد المشروع الاستعماري، حتى لو كان موقفها يحمل بعدا "طائفيا" لكنه لعب دورا حيويا في كسر المشروع الأخطر..

في حين كان بعض العرب، ولا زالوا، يقدمون مئات المليارات من الدولارات كما فعلوا في ليبيا واليمن، لخلق واقع سياسي في سوريا يخدم فقط المشروع الاستعماري، وايضا بابعاد طائفية ورجعية في آن..

ومؤخرا بدأت تنكشف علاقة بعض العرب بدولة الكيان الاسرائيلي تتجه لتصبح "تحالفا سريا ضد الخطر الإيراني"، في تغيير خطير جدا لسلم الأولويات السياسي في المنطقة العربية، وكان مؤتمر ميونيخ للأمن مسرحا غير مسبوقا لكشف هذا الجديد الأخطر على المشهد السياسي العربي، واصبح الغزل علنيا

بين بعض دول العرب وممثلي دولة الاحتلال العنصرية الفاشية الغاصبة لأرض فلسطين ومقدساتها ضد ايران السمة الأهم التي جذبت وسائل الاعلام..

ما يحدث من ممارسات سياسية ومواقف لم تعد سرية، كما كان في زمن سابق، نحو محاولات البعض العربي، تحت ذرائع خادعة وكاذبة، استبدال الخطر الصهيوني الاحتلالي لفلسطين ومقدساتها المفترض انها ذات شأن ديني خاص لمن يدعون حرصهم على المقدسات الاسلامية، استبداله بالخطر الايراني ليس سوى مساهمة عملية ومباشرة وصريحة في منح دولة الكيان الحرية الكاملة في استكمال اغتصاب فلسطين من النهر الى البحر أرضا ومقدسات..

عفوا يا بعض العرب، فلسطين لن تكون معكم في هذه الكذبة الكبرى، ولن يصمت شعبها على محاولة تمرير تهويد ارضه ومقدساته ضمن تحالف غير مقدس، بل ومدان ومشبوه، يمنح الوطن الفلسطيني لبني صهيون تحت وهم "خطر ايران"..

لا أفهم كيف يمكن لقادة الشعب الفلسطيني أن تصمت على هذه الجريمة الكبرى، بل أن يخرج بعض أركانها ليكيل المديح لتلك الأطراف العربية التي تمارس القبح السياسي غير المسبوق..والأكثر عارا هو أن تصمت جامعة العرب على ما يحدث نهارا جهارا لخلق تعاون مع دولة الاحتلال، علما بأن هناك دائرة تسمى مقاطعة اسرائيل في هذه المؤسسة العربية..صحيح من هو مسؤولها وما هي أفعاله مقابل امتيازته..

نرفض كل ممارسة طائفية لايران ونرفض احتلالها لأرض عربية وتدخلها الطائفي هنا أو هناك، وحسابتها الخاصة في القضية الفلسطينية، لكننا لن نقف أبدا مع الكيان العنصري الاحتلالي في خندق واحد ضد اي كان..

ليت بعض المتحمسين للتحالف مع دولة العنصرية يتذكرون أن تحالفهم يوما معها ضد عبد الناصر ودفعهم ثمن وتكاليف عدوان 1967 للخلاص من الناصرية لم تمسح لهم بالتقدم، فلا زالوا يعيشون تحت مظلة امريكا العدو اساس مصائب الأمة..

الأحداث التاريخية يتم الصمت عنها احيانا، لكنها لا تمحى أبدا..وستبقى دولة الكيان عدونا الأول والأساسي، وكما قالها الخالد والحاضر أبدا في ذاكرة شعبنا أبو عمار، شاء من شاء وأبى من أبى، ومسبقا لن تقدم لكم الدولة العنصرية "نورا"..عيب وعيب وعيب!

ملاحظة: أمير ويعقوب فلسطينيان يرفعان اسم الوطن بتألق فني يغيب عن ما ابتلى بهم الشعب حكاما وساسة!

تنويه خاص: قوات الاحتلال تعتقل عضو مجلس ثوري لحركة فتح (سلوى هديب)، لم تجد عنها خبرا في وسائل اعلام الرئاسة..شو القصة يا شباب!

"فتح" تغضب من سفير قطر وحكومتها تكرمه!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا نطقت حركة فتح، بما صمتت عليه ما يقارب العشر سنوات من دور"تخريب سياسي" لقطر الإمارة والسفير، حيث تقوم بكل ما هو ممكن لتعزيز المشروع الانقسامي وتعبد كل السبل لأن يتحول الى مشروع انفصال وطني جغرافي..

الدور القطري لم يكن خافيا، ولا يعمل سرا أبدا، بل هو ومعه تركيا، يمارسان ذلك بكل علانية، وتحت سمع وبصر الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح، وقطر هي الخادم الفعلي لإنقلاب حماس الأسود في يونيو 2007، وكان المهندس - السمسار حمد بن جاسم وزير الخارجية الأسبق، وقبل اليوم الأسود زار تل أبيب للتنسيق واطلاعهم على "تفاصيل العملية الانقلابية"، كي لا تصاب بتوتر يمكنه أن يربك المخطط المرسوم أمريكيا كجزء من مشروعها العام للمنطقة بفرض سيطرة الجماعة الإخوانية..

صمت فتح الطويل، وكذا الرئاسة الفلسطينية التي وضعت كل "بيضها السياسي" في الآونة الأخيرة في السلة القطرية التركية، هو ما شجع الإمارة القطرية وتركيا على وضع الإسس للمشروع الانفصالي، وما أعلنه السفير القطري لموقع "واللا" العبري في مقابلته الأخيرة، حول اتهام حكومة فتح في رام الله، بأنها من

يعرقل تنفيذ اتفاق الكهرباء، واعلانه عن مشروع الميناء والمطار والجزيرة الاقتصادية في غزة، ليس به جديد مطلقا، وقاله قبل ذلك وأكثر منه أيضا..

أن تغضب فتح أخيرا، فتلك "بشرة خير سياسية"، لو انها أصبحت نهجا وليس ردة فعل آنية تنتهي بعودة الرئيس عباس واجتماع المركزية المقبل، أو تتحول من حركة جادة لمواجهة مخاطر التخريب القطري التركي في الملف الفلسطيني الى حالة "عتاب بين الأحبة" في أيام "عيد الحب الفالنتيني"..

بيان فتح خطوة مطلوبة جدا، بعد كل سنوات الصمت المريب والذي كان "شريكا عمليا" بما حدث، وكي يصبح للبيان قيمة حقيقية، وأن تبدأ قطر مشيخة وسفيرا تحسب حسابا للغضب الفتحاوي، يجب أن يترافق ذلك مع منهج واضح ومتكامل مع العمل القطري في الملف الفلسطيني، ومعه التركي أيضا، الذي يستضيف مؤتمر يحمل ملامح "البديل العام"..

والخطوة الأولى التي على فتح فرضها فرضا هو أن يقيم السفير القطري في رام الله، وأن تكون سفارة مشيخته فيها، فهذه ليست قضية شكلية، ولا مسألة عابرة بل هي رسالة سياسية لها علاقة بالبعد التمثيلي والعلاقة مع الشرعية الرسمية، ومن يدقق في بناء مقر اقامة السفير (السفارة) في غزة يدرك ما هو ملمح المخطط الانفصالي الذي تدعمه قطر..

والمسألة الأخرى، ان تتصدى فتح لكل السلوك القطري وليس لجزئيات خاصة، وهو ما يمكن أن يمثل الرسالة الأوضح لقيادة المشيخة القطرية، بحيث يكون الموقف متكامل بين الحركة والرئاسة التي هي رئاستها، وكذا حكومتها التي هي وحدها من يسيطر عليها..

وهنا، نفتح قوسا لنسأل، كيف يمكن أن يتم التعامل بجدية سياسية مع بيان حركة فتح ضد سلوك سفير مشيخة قطر وتصريحاته المعادية للشرعية الرسمية، ودعوته لتعزيز فصل القطاع عن بقايا الوطن، وما أقدمت عليه حكومة فتح برئاسة رامي الحمد الله، حيث أقدمت الحكومة في شخص وزيرها الحساينة بتكريم السفير القطري في ذات يوم بيان فتح، وفي ذات اليوم ينتقل السفير من غزة الى رام الله ليكون استقبالا "حافلا" من رامي الحمدالله، دون أن يصدر عنه أي كلمة "عتاب" عما فعل وقال السفير العمادي..

هل حقا فتح غاضبة من قطر البلد والسفير، ام أن لبيانها ما له غير الغضب من الدور السياسي؟!

هل بيان فتح يمثل "وخزة ناعمة" لأمير قطر أن يتذكر تقديم دعم مالي لها مقابل دعمه لحماس، وأن لا يكتفي بمصاريفه على المؤتمر السابع، فمبلغ العشرة مليون وصل ثمانية حيث قام حامله بجمركة المبلغ بميلونين، ومع ذلك لا يمكن مقارنة دعم قطر لحماس بما يقدم لفتح..

ما ورد في بيان فتح صحيح جدا سياسيا، رغم أنه لم يشمل كل ما هو خطر حقيقي، لكنه لا يمكن أن يترك أي أثر على قطر وكذا تركيا ما لم يصبح له "أنياب سياسية"، وليس كما حدث تكريما وحفاوة وصمتا من حكومة اتهمها السفير بأنها المعطل لحل أزمة الكهرباء ومشاريع فك الحصار وبرأ دولة الكيان منها..فليس هكذا تورد إبل الغضب أبدا!

ملاحظة: صمت الرئاسة الفلسطينية وحكومتها وفتح على ما تعرض له سلام فياض يؤكد انها لا تدافع عن الفلسطيني بل عما يتعلق بها لا غير..وايضا حماس صمتت ما يؤكد أنهما تصرفا بسلوك إنقسامي بامتياز..الظلامية والحقد وجهان لعملة واحدة!

تنويه خاص: الحرب السياسية في أمريكا بكل ما بها كانت "املا" بل "حلما"..متابعة ما تنشره معارضة ترامب ورده عليها فاق كل التوقعات..والغريب أن تسمع بعض العرب يتذللون لترامب رغم هيك..والله يا زمن!

فتح وليلة "إسقاط مروان".. وتجاهل "تصريحات ترامب"!

كتب حسن عصفور/ رغم ان وسائل اعلام فتح الرسمية، وكذا اعلام الرئاسة الفلسطينية العام والخاص، لم يعلن رسميا توزيع مناصب أعضاء مركزية فتح، فإن كل ما تم تأكيده من قبل قيادات فتحاوية بشكل علني أنها تمكنت أخيرا من

إنهاء أزمة التوزيع، وومعها حدثت سلسلة من المفاجآت التي لن تمر مرورا هادئا على مسار فتح، سواء ما له صلة بالتنظم أو السياسة..

من قراءة سريعة للمناصب الجديدة، يبرز تحالف القيادة الفتحاوية على "إسقاط" مروان البرغوثي من أي موقع فتحاوي رسمي، رغم أنه بات "رمزا حاضرا" بقوة تفوق أي من مجمل الحاضرين على طاولة توزيع المناصب، وهو الأمر الذي لم تصمت عليه زوجة مروان عضو المجلس الثوري لفتح، فدوى البرغوثي، حيث أعلنت سريعا وبشكل صريح كلاما به الكثير من الأسئلة التي ستفرض ذاتها على مائدة النقاش خارج طاولة مركزية فتح، فقالت فدوى في اعلانها، " تصر اللجنة المركزية وللاسف على ان مروان غائب ولم يقدروا ان هذا سيسجل عليهم من أبناء شعبنا بأنهم انصاعوا لتهديدات نتنياهو ، مروان ليس غائب بل هو الاكثر حضورا.."

وطالبت البرغوثي المركزية بمراجعة قرارها بجدية، وأن تستلهم تجربة الجيهة الشعبية بالإبقاء على أحمد سعدات أمينا عاما رغم سجنه، وانتخاب حماس للقسامي السنوار قائدا لها في قطاع غزة، رغم تهديدات قادة الكيان وجيش الاحتلال..

اسقاط مروان من "حصة التوزيع"، ليس خبرا عاجلا عابرا، بل سيفرض ذاته مسارا إجباريا على القادم الفتحاوي، سواء اعترفت قيادة فتح بذلك أم تجازوته، وسيزيد من "عمق الأزمة الداخلية" التي تطالها منذ زمن..

التوزيع المناصبي الجديد، أفرز ظاهرة قد تستوقف البعض لاحقا، وهي أن فتح تتجه لتسليم رايتها الى قيادات من أبناء الضفة وسكانها، وتطيح بمركز غزة التاريخي في الحركة، وهذا يشير الى أن مركز الثقل القادم سيكون في نطاق جغرافي جديد، وربما تساوقا مع "مشروع سياسي جديد"!

توزيع المناصب أكد استمرار "تحالف خاص" نشأ عشية المؤتمر السابع ضمن ترتيبات شاركت بها أجهزة أمنية، خاصة المخابرات والأمن الوقائي، ما عرف بمحور العالول والرجوب، والذي حظي بمباركة الرئيس عباس، ما أدى لغضب قيادات أخرى وهددت في حينه بـ"كشف المستور"، لكنها توقفت وانتهت الأمر بخيار "ثنائية العالول - الرجوب"، والذي سيصبح "القوة الأساسية لقيادة فتح

والسيطرة على مقاليدها لاحقا، وهو ما يتوافق مع رغبات بعض الأطراف الإقليمية وأيضا حماس."!

التوزيع المناصبي الجديد، سيترك اثره على مستقبل فتح خاصة مسألة اسقاط مروان من حقه الوطني، واتهام زوجته الصريح، أن ذلك كان استجابة لتهديدات نتنياهو، كما سبق وان حدث مع سلطان أبو العينين واسقاطه في المؤتمر السابع بعد تهديدات نتنياهو..

تصريح فدوى البرغوثي، والتهمة التي أعلنتها لحرمان مروان من حقه التنظيمي لن تمر مرورا عابرا، لا فتحاويا ولا وطنيا، وستلقي بظلالها على مسار فتح القادم، بحيث لن تقتصر المسألة على البعد التنظيمي فحسب، بل سيأخذ بعده السياسي..

وما لم تعلن مركزية فتح الحقيقة بشفافية لعدم اختيارها مروان، ستحضر "التهم السياسية" وراء القرار ما سيضع علامات استفهام حقيقية على موقف فتح من المشروع الذي يتم تنفيذه ميدانيا، سواء تعزيز التهويد والاستيطان، أو تكريس الانقسام والإنفصال الوطني، وبأن تغييب "المقاومة الشعبية" وملاحقة من يفكر بها ليس سوى جزءا من "جديد فتح" القادم، بعد التوزيعات الجديدة..

ويبدو أن التجاوب السياسي مع "التوزيعات التنظمية" جاء سريعا، ففي بيان لفتح نشرته الوكالة الرسمية فجر يوم الخميس 16 فبريرا 2017، تجاهل كلي لتصريحات الرئيس الأمريكي حول عملية السلام، بأنه لا يفضل "حل الدولتين"، وأن الاستيطان ليس عقبة بقدر أنه يعرقل ولا يفيد..

بيان فتح بعد التزويعات الجديدة يمكن اعتباره مؤشرا على مرحلة تمثل"هدنة سياسية كاملة" مع الإدارة الأمريكية"، وبالتالي فأنها لن تذهب لتنفيذ أي من تهديدات رئيسها أو قادتها قبل ساعات من اجتماع "توزيع المناصب"، بالذهاب الى المحكمة الجنائية الدولية، أو سحب الاعتراف بدولة الكيان، وبالتأكيد ستوقف العمل بكل قرارات المجلس المركزي واللجنة التنفيذية حول التنسيق الأمني ودولة فلسطين وتحديد العلاقة مع دولة الكيان..

فتح "الجديدة" لن تعلن "الحرب السياسية العامة" على دولة الكيان، وستعمل على "اعادة صياغة موقفها" وفقا لموقف رئيسها الباحث عن "المفاوضات خيارا وحلا" وأنه "جاهز" للعمل مع الرئيس الأمريكي ترامب، بل أن الرئيس عباس وعبر الناطق باسمه طالب نتنياهو أن يستجيب لموقف ترامب حول الاستيطان..في مقارقة لا تحدث الا في زمن الرئيس عباس!

فتح بالتوزيعات الجديدة لمناصب قيادتها تؤكد، أن المستقبل السياسي ليس "تصادميا" مع المشروع الاحتلالي بل هو "تفاوضيا"، خاصة بعد لقاء مدير المخابرات المركزية الأمريكية مع الرئيس عباس والذي طلب منه وقف أي إجراء تصعيدي، فجاء الجواب له سريعا جدا، عبر بيان مركزية فتح بتوزيعها الجديد..

القادم الفلسطيني مخزون بالظلامية السياسية..وقضم المشروع الوطني يسير تحت سمع وبصر "الرسمية الفلسطينية بكل مكوناتها"..وصفقة ترامب الاقليمية ستدوس "حلم الدولة الوطنية"، ما لم تنهض قوى فلسطينية جادة بالعمل قبل الكلام!

ملاحظة: تصريحات خالد مشعل ومحمود الزهار حول "تفعيل الخارج" مؤشر عملي لبدء التحضير لتشكيل بديل لمنظمة التحرير أو "حصارها"..قراءة الكلام بهدوء ضرورة قبل أن يصبح الأمر متأخرا جدا!

تنويه خاص: تسمية صائب عريقات مفوضا عاما لـ"المفاوضات" في مركزية فتح هو تأكيد عملي أن "المفاوضات خيار وحياة" للقيادة الفتحاوية الجديدة..واللي بيفكر غير هيك يحل عنا أو يرحل..!

"معادلة غوتيريس الإنقلابية": اسرائيلي مقابل فلسطيني!

كتب حسن عصفور/ كشف الأمين العام للأمم المتحدة، أن مقترحه الذي عرضه على مجلس الأمن لتعيين د.سلام فياض، قائم على أساس صفاته المهنية والكفاءة التي يتمتع بها، وهو كلام يستحق عليه "الثناء" نحو تقديره لشخصية فلسطينية بارزة، كان لها "تجربة مميزة إدارة الحكم"، أثارت غضب فصيلي الأزمة فتح وحماس، ولا زال له حضور سياسي كان يتوقع له أن يتجه الى تشكيل "تيار خاص" يمثل أضافة نوعية للمشهد الفلسطيني، قبل أن يصاب تحركه بـ"عطب مفاجئ" دون سبب معلوم لذلك العطب..

ويبدو أن "حق النقض" الأمريكي ضد تعيين د.فياض" ادى الى كشف ما كان "مستورا" من نوايا مستر "غوتيريس" وسبب الاختيار لفلسطيني في منصب دولي هام، حيث قال المتحدث باسم الأمين العام في تصريح له نقلته وكالة الأنباء الفرنسية ونشر يوم السبت الموافق 11 فبراير 2017، أنه " لم يتم منح مناصب رفيعة المستوى في الأمم المتحدة لأي إسرائيلي أو فلسطيني، وهذا "وضع يشعر الأمين العام بأنه يجب تصحيحه".

وفي اليوم التالي كشفت صحيفة "يديعوت" العبرية أن غوتيريس اتصل مساء السبت بوزير الخارجية الاسرائيلية السابقة، خريجة مدرسة "الجهاز المخابراتي الأهم" في دولة الكيان، تسيبي ليفني ليتم تعيينها كمساعدة للأمين العام..ورغم نفي ناطق باسم الأمين العام ذلك الخبر، لكن جوهر المسألة هو التفكير الجديد في العامل مع شخصيات اسرائيلية في وظائف الأمم المتحدة..

والحقيقة، أن هذا هو الخبر الأكثر مفاجأة من رفض مندوبة أمريكا لتعيين د.فياض، حيث يحاول غوتيريس، ان يمنح دولة الكيان "أحد أخطر أشكال الاختراقات السياسية" لدولة الكيان الاحتلالي، بتسمية شخصية سياسية اسرائيلية في منص دولي رفيع..

يتضح الآن، أن غوتيريس لجأ الى "مناورة سياسية خبثية" لتمرير تعيين شخصية اسرائيلية، باختيار شخصية فلسطينية بارزة، معادلة تثير كل أشكال الشك السياسي من شخصية الأمين العام، والدور الذي يتوقع القيام به نحو تكريس "وقائع جديدة" تخدم مكانة دولة الكيان الدولية..

وتأتي خطوة "غوتيريس" المشبوهة هذه بعد ايام من تصريحه الخطير الذي تحدث به عن وجود "الهيكل" في القدس، تصريح هو خرج عن كل ما سبق..

غوتيريس، الآن يتجه لتعيين شخصية من كيان يرفض تنفيذ كل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، سواء قرارات الجمعية العامة أو مجلس الأمن، هي الدولة الوحيدة في العالم التي تحتل عضوية في المنظمة الدولية بمخالفة قراراتها، فلو عاد غوتيريس الى قرار التقسيم عام 1947 سيجد أن الكيان الاسرائيلي احتل ما يزيد على نصف الأرض التي حددها القرار لدولة فلسطين، وبعد عام 1948 رفض تنفيذ قرار 194 الخاص بقضية اللاجئين، رغم أن القرار يشترط "قبول عضوية اسرائيل في الأمم المتحدة بتنفيذ القرار" أي عضويتها الآن هي مخالفة قانونية المفترض تصحيحها لو أن "العدالة السياسية" حاضرة..وهي لا تزال تحتل أرض دولة فلسطين التي أقرهتها الأمم المتحدة عام 2012 في قرارها رقم 19/ 67..

دون استعراض لكل قرارات الأمم المتحدة، التي ترفضها اسرائيل، فمقترح غوتيريس بتعيين ليفني سيكون "الانقلاب الأخطر" سياسيا وقانونيا لصالح الكيان منذ عام 1948..

كيف يمكن أن يفكر الرجل الأول في الأمم المتحدة بتعيين شخصية من دولة لا تقيم وزنا للمنظمة التي يحتل أمانتها العامة، وتسخف به وبكل قرارات منظمته بل وتسخر من اي مؤسسة دولية تابع للمنظمة تدين سياسات الكيان وجارئمه الاحتلالية..

معادلة غوتيريس الجديدة تمثل انقلابا خطيرا لا يجب أن يصبح حقيقة سياسية، فهي مكافأة للعدوان والجريمة، بدلا من حسابها عليها يتم البحث عن "تقديرها"، فعبد اعترافه بـ"يهودية القدس"، ها أنه غوتيريس يريد منح الكيان أحد أهم المناصب العالمية، قبل أن تلتزم بقرارات ذات المنظمة التي ستصبح في قيادتها..

غوتيريس فأل شؤم سياسي لا أكثر..وجودك خطرا لا يجب السكوت عليه..

بالتأكيد لن نسمع للرسمية الفلسطينية ردا على أفعال غوتيريس..لكن صمتها لن يحجب الحقيقة بأن غوتيريس يقود إنقلابا ضد فلسطين بموافقتها..فالصمت علامة الرضا يا "قيادة الصدفة"!

ملاحظة: ليبرمان يحاول أن يبدو "عقلانيا" أمام هوجة الهبل لليمين المتطرف..الصحيح أن حارس الملاهي يعمل على تقديم ذاته لمرحلة ما بعد نتنياهو.."عقلانية" نحو كرسي الحكم وليس غيرها!

تنويه خاص: تصريحات هنية عن تقديم قطر دعم سنوي لغزة تستجوب السؤال: هل تأتي ضمن موازنة السلطة وعبرها، أم عبر"أنفاق حماس"..السؤال للرئاسة وحكومتها لو بيقدروا يحكوا طبعا..!

ملطمة فلسطينية على "منتج أمريكي فاسد" اسمه "حل الدولتين"!

كتب حسن عصفور/ تشهد مدينة رام الله، حيث مقر الرئاسة الفلسطينية وغالبية المؤسسات الرسمية، "ملطمة سياسية فريدة"، منذ أن تحدث الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال لقاء رأس الطغمة الفاشية في دولة الكيان الاسرائيلي، بأن "حل الدولتين" ليس الخيار الوحيد، ويفكر بخيارات أخرى، ومع أن مندوبة امريكا في الأمم المتحدة - التي عرقلت تعيين الفلسطيني سلام فياض في منصب دولي رفيع لجنسيته - أوضحت أن "حل الدولتين"لازال قائما، مع التفكير بـ"خيارات أخرى"..

ويبدو ان المؤسسة الرسمية الفلسطينية تناست أو تتجاهل، عن سبق إصرار، أن فكرة "حل الدولتين" هي منتج أمريكي قدمه الرئيس الجمهوري الأسبق جورج بوش الإبن في يونيو 2002، في خطابه الأشهر الذي رسم "خريطة طريق سياسية" للخلاص من الخالد الزعيم الشهيد ياسر عرفات، وتحدث صراحة في خطابه المشؤوم، بأن الشعب الفلسطيني "يستحق قيادة ديمقراطية أفضل" من أجل تحقيق "حل الدولتين"..

وكانت المرة الأولى التي يظهر فيها هذا المصطلح العجيب بكل ما يمكن قوله، ولا أظن أن القيادة الرسمية والرئيس محمود عباس وفريقه الخاص، تناسوا ذلك، وأن تلك الفكرة لم تكن للتداول أو للتنفيذ، بقدر ما كانت محاولة التفافية لتمرير "خطة تصفية عرفات"..

"حل الدولتين" هو أحد أكثر المخترعات الأمريكية التضليلية، وبقليل من الصبر والتفكير نرى أن هناك محاولة للمساواة بين من يبحث اقامة دولته وهو الشعب الفلسطيني، ودولة قائمة بالقوة القهرية فوق أرض اغتصبتها واغتصبت معها كل قرارات الشرعية الدولية، وتحتل أرض غير أرضها..

شعار "حل الدولتين" يحمل فيما يحمل ليس تنفيذ المسألة السياسية بالعمل على اقامة دولة فلسطينية، بل لتغييب جوهر المسألة القائمة وهي الاحتلال الاسرائيلي لأرض فلسطينية، واضعاف الحديث عنه، وخلق "مساواة شكلية" بين الطرفين في أن كل منهما يريد دولة..

وهذا الكلام قيل في حينه وتم التحذير من تداوله، لكن للأسف قوة اللهاث وراء "سراب البيت الأبيض" كانت أقوى من رفض الفكرة الأخطر سياسيا على "قلب الحقيقة السياسية" من عمل لانهاء الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية الى البحث عن "حل الدولتين"..

وبعدها بأشهر فرضت أمريكا أول تغيير تحت التهديد العسكري الاسرائيلي منصب رئيس الوزراء الفلسطيني، لسحب الصلاحيات التنفيذية من ياسر عرفات تنفيذا لأوامر جورج بوش الابن في خطابه المشؤوم يونيو (حزيران) 2002، وتم تسمية محمود عباس كأول رئيس للوزراء، لم تمر أشهر قليلة حتى فتح باب الخلاف مع الخالد وقدم استقالته، والتي فتحت حربا سياسية امريكية غربية على الشهيد الحي أبو عمار..

حسابات سياسية ليس أوانها، لكن لا يجوز التغافل عنها عند قراءة الأحداث وتطورها..

ومنذ أن عرضت أمريكا مخترعها "حل الدولتين"، أي قبل 15 عاما ماذا فعلت للقيام بأي خطوة عملية لتنفيذه، رغم تصفيتهم لياسر عرفات وتولي الرئيس

عباس مطلق الصلاحيات بما يفوق ما كان للخالد، وبعدها فرضوا انتخابات بمقاس اخواني أنتج حكم حماس ثم فصل القطاع عن الضفة، ولم يرفض الرئيس عباس أي فكرة أمريكية عرضت عليه، بل انه رفض التعامل مع "مقترح أولمرت للحل السياسي"، وكان الأهم منذ ما بعد توقيع اتفاق أوسلو، وعرض تسوية واضحة تقوم على انسحاب اسرائيلي كامل مع تبادل بنسبة 5 - 6 %، ولأول مرة يقدم مسؤول اسرائيلي في الحكم حلا للقدس يتضمن عودة كل البلدة القديمة وكل ما هو فلسطيني بها، لكن أمريكا بوش منعت عباس من قبوله، وهو ما كشفه أولمرت وأكده عباس..

أمريكا استضافت عام 2007 مؤتمر "أنابوليس" من أجل البحث عن تنفيذ "حل الدولتين"، وكانت النتيجة صفر كبير جدا بحجم عجز البعض المسؤول في "بقايا الوطن"، وذهب بوش وأتى أوباما الديمقراطي، والذي اشبع العالم نضائح وفتاوي عن العدل والانسانية والديمقراطية، فكان عهده الأسوء في تاريخ ادارات أمريكا للقضية الفلسطينية، حيث فتح نتنياهو وحكومته باب الاستيطان على أوسع أبوابه، وبدأت عملية تهويد غير مسبوقة في القدس والضفة، واستخدمت هذه الإدارة ولأول مرة مصطلح "الحرم الشريف / جبل الهيكل" بدلا من الحرم والأقصى، وهو موقف لم يجرؤ عليه غيرهم..

امريكا في عهد أوباما قدمت أوسع عمليات دعم عسكري لدولة الكيان هي الأكثر في تاريخ العلاقات بينهما..

أمريكا أوباما هي من وضع كل العقبات أمام تنفيذ قرار الأمم المتحدة حول دولة فلسطين وقبولها عضوا مراقبا ورفع علمها الى جانب أعلام الدول الأعضاء..ولم تكتف بعرقلة تطور وضع دولة فلسطين وفق قرار 19/ 67 لعام 2012، بل هددت الرئيس عباس ومعها دولة الكيان القيام بأي خطوة عملية لتنفيذ القرار عل أرض الواقع.. ومنذ 5 سنوات قررت الشرعية الدولية قيام دولة فلسطينية، لكن الشرعية الفلسطينية تحت التهديد الأمريكي - الاسرائيلي تمنع تنفيذه..

عن أي "حل دولتين" تتحدثون، كفى مكذبة وكفى خداعا وبيع الوهم للشعب الفلسطيني، هناك فقط اتجاه واحد لا غير لو أريد لمن يرى نفسه ممثلا للشرعية الرسمية الفلسطينية العمل عى تنفيذ قرار الأمم المتحدة وفورا..

دون ذلك كل "الملطمة وبيت العزاء المفتوح" في رام الله لن يجدي، وكلما زاد التوسل والتسول السياسي كلما ابتعد حلم الشعب الفلسطيني..الخيار واضح والطريق معبدة له..المطلوب قرار وطني فلسطيني فقط وغيره يكون الصامت عن هذا الحق الوطني شيطان ولكنه ليس أخرس!

ملاحظة: ليبرمان بدو يجعل غزة سنغافورة، بس مطلوب منها شطب كل السلاح وحماس تبطل حماس وتعلن الولاء والطاعة لأوامر تل أبيب..شو ذكي هاليبرمان..ذكرنا بواحد من أيام زمان حكي هيك بس برطنة مختلفة!

تنويه خاص: تحت ضربات الفضيحة اضطر بيبي التنازل عن أحد مناصبه كوزير الاتصالات لشخصية تكره فلسطين كما لا يكرهها أحد، هو حفيد بيغن اسمه تساحي هنغبي..ودقي يا مزيكا!

من "إنتفاضة الكلام" الى تنفيذ "إنتفاضة الكلام"!

كتب حسن عصفور/ لعل الخدمة "السياسية - الاعلامية" التي اقدم عليها برلمان دولة الاحتلال بقراره حول "شرعنة الاستيطان"، لا تقدر بثمن سياسي في مواجهة المشروع الأخطر على "بقايا الوطن"، إذ انها كشفت دون أي جهد جوهر مشروع استيطاني، حاول البعض دوليا أن يتعامل معه وفقا لحسابات "الغضب اللغوي" دون رادع حقيقي..

قرار "شرعنة الاستيطان" الأخير، يمكن اعتباره بحق قد "فتح باب جهنم الكلامي الاستنكاري" ضد حكومة الاحتلال كيانا ومنهجا وتعرية، وفي متابعة سريعة سنجد ان كل "مراكز القوي العالمية"، دانت تلك الخطوة، كما لم يسبق لها إدانة أي خطوة منذ سنوات للكيان الاحتلالي، عدا الولايات المتحدة بادارتها الترامبية..

ووصل الأمر بما يسمى "المعارضة الاسرائيلية"، التي نطقت اخيرا عن بعض ما صمتت عنه طويلا، حتى لو ألبست معارضتها "ثوب الحفاظ على ديمقراطية اسرائيل"، لكنها معارضة تكتسب "قيمة ما" في إطار المعركة الأشمل راهنا..

وبالطبع، لم تبق جهة فلسطينية، رسمية او شبه أو على جانبها،الا وأطلقت أوسع "أشكال الادانات والاستنكارات والتهديدات المتوالية"، أقلها الذهاب الى "محكمة الجنايات الدولية"، وهو ما نطقها أيضا الرئيس محمود عباس من العاصمة الفرنسية باريس..

ما لفت الانتباه في "إنتفاضة الكلام" الفلسطينية، أنها خلت لأول مرة من الربط بأي تهديد مباشر كما كان يقال سابقا، خاصة ما تعلق بنقل سفارة أمريكا من تل أبيب الى القدس، بأن "باب جهنم سيفتح على اسرائيل"، ولا نعرف هل جاء كشكل "عقلاني" في الرد أم "خجلا" من تكراره دون أدنى أثر، خاصة وان "الشرعنة الاستيطانية" باتت واقعا وليس احتمالا، كما هو نقل السفارة، ما يعني أن أي "تهديد" يجب أن يتم تنفيذه، ولذا صمت "المهددون بباب جهنم" وعواقبه التدميرية..

وتجاهلا لكل ما سبق من اشكال التمرد الكلامي، فما تضمنته "المواقف الفلسطينية الأخيرة" يتطلب وقفة أمام مضمون ما قيل فيها، خاصة وأن "إنتفاضتها اللغوية" تتوافق بشكل كبير مع "هبة عربية ودولية"، هي الأكثر اتساعا، حتى من مسألة نقل السفارة، ما يفرض إعادة "تدوير المواجهة" من "زاوية الكلام" الى "زاوية الفعل"..

وبالقطع البداية، يجب أن تكون من "رأس الشرعية الرسمية"، اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي عليها أن تفتح دورة إجتماعات طارئة، ليس لبحث ما يجب أن يكون، بل لفعل ما وجب أن يكون منذ زمن، تبدأ بخطوات عملية وفق ترتيب "الممكن السياسي" والأكثر أذى لدولة الكيان واحتلاله، خطوات هي مقرة منذ زمن بعيد، لا تحتاج الى نقاش أو توافق، بل الى اعلان المؤسسة الرسمية، أن ساعة الفعل والتنفيذ دقت، وقد يستدعي ذلك، تشكيل "خلية متابعة سياسية" من القوى الفلسطينية كافة..

وقبل الانطلاق في تنفيذ المقرر الوطني والانتقال من "إنتفاضة الكلام" الى "هبة تنفيذ الكلام"، قد يكون مفيد وطنيا وقف العمل بقرار حكومة الرئيس عباس اجراء الانتخابات المحلية، في الوقت الراهن، كون المعركة الكبرى حاليا ستكون لحماية الأرض والمشروع الوطني قبل "حماية حقوق انتخابية"..

وفي خطوات تنفيذية لـ"إنتفاضة الكلام"، لا يوجد خلاف أبدا على أن مسألة التنسيق الأمني هي القضية التي عليها إجماع وطني، عدا أقلية مستفيدة، ولذا يكون وقف العمل به، أو ربما يرى الرئيس عباس وبعض من محيطيه ذلك "صعبا"، ويكتفي بتعليق العمل به، تعليقا جادا وليس "شفاهة"..

وبالتوازي معها، وقف الاعتراف من قبل منظمة التحرير بدولة الاحتلال كونها تجاوزت كل ما كان سببا لذلك الاعتراف وفق اتفاقات أوسلو، والتي لم يعد لها أي قيمة سياسية راهنا، بل الإختباء خلفها ليس سوى هروب من مواجهة لم يعد الهروب منها ممكنا سوى من يريد "الاستسلام السياسي العلني للكيان المحتل"، ما ينقله الى تصنيف جديد..

وفي ذات السياق المتوازي، يبدأ الفعل الحقيقي بالذهاب الى محكمة الجنايات الدولية، اجراءات فعلية ملموسة، يمكن الاستفادة من مؤسسات حقوقية وقانونية فلسطينية لها القدرة والمعرفة في ذلك..

ولا يمكن اغفال أن تذهب دولة فلسطين الى الجامعة العربية، وتطلب عقد قمة عربية موسعة أو مصغرة لبحث ما يجب تنفيذه، ومنها أن دولة فلسطين قررت رسميا الانتقال الى تجسيد قرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012 فوق أرض دولتها التي حددها القرار المذكور، ما يتطلب "سندا عربيا حقيقا"..

هل من الضرورة التأكيد أن الرئيس عباس يمكنه أن يدعو الى لقاء "الإطار القيادي الفلسطيني الأوسع" في القاهرة لمناقشة كل ما يجب عمله لتنفيذ "قرارات الشرعية" الخاصة بالمعركة الكبرى، ومنها يمكن تضييق الخناق على "نكبة الانقسام الداخلي"..

ربما يحتاج الرئيس عباس أن يتحرك هاتفه نحو كل زعماء الدول العربية بشكل شخصي، لأسباب يعلمها قبل غيره، ومنها تبدأ صفحة سياسية جديدة لحماية "القرار الوطني المستقل حقا"، في مواجهة الخطر الداهم..

ذلك بعضا من ملامح الانتقال من "إنتفاضة الكلام" الى مرحلة تنفيذ "انتفاضة الكلام"، لو أريد حقا مواجهة الأخطر كما قيل ويقال!

ملاحظة: حسنا أن هبت "قوات حماس" الأمنية نحو حدود فلسطين الجنوبية في قطاع غزة، مع الشقيقة الكبرى مصر..رسالة سياسية قبل أن تكون أمنية قد يكون لها ما لها وطنيا..

تنويه خاص: القيادي الحمساوي صلاح البردويل قال أن اسرائيل ربما أطلقت صاروخا لتجد مبررا للعدوان على غزة..يا ابو الصلح "مبررات الكيان" أكبر من هيك لو تمهلت قبل القول قليلا!

"مؤتمر اسطنبول" للشتات أم للتشتيت!

كتب حسن عصفور/ أحيانا لا يستطيع الفلسطيني بعيدا عن "جدار الحزبية العمياء"، ان يدرك ما الذي ترمي له فعاليات فصائلية في زمن معاكس للحقيقة الوطنية، ومن بين تلك المعاكسات السياسية، ما دعت له حركة حماس، بالتنسيق مع مراكز قطرية والحكومة التركية لعقد "مؤتمر الشتات الفلسطيني في اسطنبول"..

والدعوة من حيث المبدأ، ليست مرفوضة لو كانت ضمن سياق غير ما أعلنته دعوات حماس ومنظمي المؤتمر، ولكنها تصبح مشبوهة بالمعنى الوطني العام، في حال أصرت أن تكون ضمن "حسابات البحث عن مكاسب دونية حزبية خاصة"، مع بروز واضح لمسألة الاعداد والتنظيم والتنسيق، والجهات التي تدعم فكرة تبدو "بريئة"، وهي و"البراء" لا يلتقيان..

الصفة العملية لمؤتمر اسطنبول في حال أصرت حماس على عقده بما هو، لن يكون سوى مؤتمر تشتيت مضاف لرصيد الحساب الانقسامي، وكل مضاف انقسامي هو خدمة لعدو الشعب الفلسطيني بعيدا عن أي شعارات كاذبة..

تركيا لها مصلحة مباشرة في تسويق هذا المؤتمر بعد أن فتحت أبوابها واسعة للعلاقة مع دولة الكيان الاحتلالي، أمنيا وسياسيا - اقتصاديا، بحيث أن اسرائيل هي الأعز في التعاون الاقتصادي لتركيا الأردوغانية، والتي تبحث عن "قشة فلسطينية" لستر عورتها فيما ذهبت اليه "توسلا" لتل أبيب..ويبدو أن حماس

القيادة تريد "رد الجميل" للقيادة التركية بمنحها غطاءا لا يليق بأي فصيل فلسطيني القيام به..

مؤتمر اسطنبول، المفترض انعقاده خلال أيام سيزيد الشتات تشتيتا فوق ما به من شتات مشتت، ولو أرادت حماس الحق الوطني سياسيا، كان عليها أن تدعو الى تشكيل "لجنة تحضيرية" وطنية عامة وبالتنسيق مع دائرتي اللاجئين والمغتربين في منظمة التحرير، وكلاهما دوائر ذات صلة بالتواجد الفلسطيني في الخارج..

ليس نقيصة أن، تبادر قيادة حماس ببحث فكرة عقد مؤتمر وطني للشتات مع قيادة منظمة التحرير وكذا قيادة فتح، وهما اللتان تلتقيان على موائد حكام العرب لبحث "مسلسل المصالحة"، وكان من باب حسن النوايا أن تبادر حماس لتقديم خطوة عملية تصالحية لبحث "عقد مؤتمر وطني موحد"، لو كانت النوايا السياسية صافية الحساب الفلسطيني..

أن تقد مؤتمر مدعوم بمال قطري وتسهيلات تركية، وبعقلية انقسامية لن يكون أبدا مضافا للرصيد الوطني، مهما حاول من يقف وراءه تبرير ذلك المؤتمر التشتيتي بأي صفات أو نعوت..

حماس التقت قيادة فتح مرات عدة وهي تستعد لعقد ذاك المؤتمر، والتقت مع مختلف مكونات العمل الفلسطيني في بيروت وموسكو، وكان لها أن تتقدم بفكرتها للنقاش في سياق البحث عن التحضير المشترك للمجلس الوطني الفلسطيني، وكذا لإرسال رسالة "وحدوية" للشعب الفلسطيني، وكان لها أن تحصد ربحا ايجابيا لو فعلت ذلك، لكنها تصرفت بذات "السلوك الإخواني" بفعل "باطني"..

لا يعيب قيادة حماس أن تعلن تأجيل عقد مؤتمر اسطنبول لمزيد من الدراسة والبحث عن "صيغ توافقية"، ومن أجل أن تتحول الفكرة من مؤتمر اشكالي الى مؤتمر ايجابي، بل ويمكنها أن تعتبر التأجيل خطوة لبحث كيفية التحضير المشترك لعقد المجلس الوطني واللقاء مع "الجاليات الفلسطينية" كي تساهم عمليا في التحضير لعقد الدورة القادمة للمجلس الوطني، وبالتالي يكون النقاش عما هو مصلحة وطن وقضية، وليس لخدمة فصيل وبعض من يرتهون له أو ينتظرون

منه "هدايا" لم تعد خفية من "مال قطري خاص" تحت مسميات الخبراء والمحللين والناشطين، ومراكز بحث وخدمات اعلامية مختلفة التسمية..

قيادة حماس، لديها فرصة لأن تبدي مسؤوليتها الوطنية وهي تستعد لخيار "القيادة الجديدة"، ان تعلن تأجيل فعالية اسطنبول الى حين مزيد من "التفاهم الوطني"، وغيرها تكون الرسالة أن "حماس الجديدة" تبحث "بديلا فلسطينيا جديدا" بمسميات مختلفة..وجهنم مبلطة بأصحاب النوايا الطيبة، وشعب فلسطين لن يكون من هولاء..

الفرصة لا تزال أمام حماس قيادة وأصحاب قرار لسداد بعض الدين الوطني من رصيد الانقسام بخطوة ايجابية..

لا لمؤتمر التشتيت مهما كانت شعاراته الكاذبة والضارة وطنيا..

ملاحظة: هناك "اشاعة" ان وفدا فصائليا سيعمل على اقناع حماس بصفتها القوة القاهرة في قطاع غزة أن تشارك بالانتخابات المحلية..هاي فكرة عجيبة فعلا، والسؤال ليش الان هاي الانتخابات أصلا..بعض التفكير مش غلط!

تنويه خاص: لما تقرأ تصريحات بعض قيادات فتحاوية أن الرد على الموقف الأمريكي والاسرائيلي سيكون في "الوقت المناسب" فورا تدرك أنه لن يكون ردا أبدا..

"مؤتمر إسطنبول" و "بدائل العالول الانقلابية"!

كتب حسن عصفور/ منذ لحظات التحضير لما أسمى "بغير حق" مؤتمر فلسطيني الشتات، والتوجه لتركيا التي تسير بسرعة صاروخية لمأسسة علاقاتها بدولة الكيان الاسرائيلي، والمؤشرات تقول، انه ليس مؤتمر بصبغة وطنية فلسطينية جامعة، وأن الهدف منه ليس سوى "خلق حالة كيانية بديلة / موازية" لإطر منظمة التحرير الفلسطينية، رغم كل ما صدر عن بعض السابحين في هواء الرحلات السياحية نفيا أو تكذيبا، وادعاء غير ذلك..

وبعد تصريحات الناطق الرسمي باسم "مؤتمر الشتات" زياد العالول، المحسوب على حركة حماس، بات الأمر واضحا لا يحتاج الى تدقيق وتحليل وتفكير فيما يرمي هذا المؤتمر، والجهات الداعية له، حيث قالها صراحة:

* التوافق على تحويل المؤتمر لمؤسسة شرعية وانتخاب الهياكل التنظيمية الخاصة به.

* أنيس القاسم رئيسا للمؤتمر، ومنير شفيق رئيسًا للهيئة التنفيذية، وسلمان أبو ستة رئيسًا للجمعية العمومية.

*"إن المجلس الوطني انتهت صلاحيته وهو فاقد للشرعية والمؤتمر سيخاطب كل المجتمعات الدولية والخارج، إلى حين أن تفتح المنظمة أبوابها للمؤسسات الشعبية والمجتمع المدني".

الكلام قاطع، اننا أمام عمل سياسي تنظيمي لا يعترف بالمجلس الوطني، ويراه فاقدا للشرعية، وبالتالي يصبح "مؤتمر الشتات التركي" هو "الإطار البديل الشرعي"، والذي سيبدا العمل بصياغة برنامج سياسي ويخاطب العالم باعتباره "الممثل الجديد"..

استضافة تركيا للمؤتمر، هو مساهمة عملية تقدمها حكومة أدروغان الى دولة الكيان، بأنها تساهم في تعزيز "الانقسام الفلسطيني" ليس بالكلام فحسب، بل الممارسة العملية، وهو ما سيكون له مقابل اسرائيلي للخدمة التركية، خطوة سياسية تستوجب من الرئاسة الفلسطينية، وقيادة منظمة التحرير أن تتخذ خطوة عملية ردا على السلوك التركي، قبل أي رد على منظمي المؤتمر والجهات الفلسطينية الداعمة له..

مؤتمر إسطنبول، بات يمثل، بما أصدره الناطق باسمه، عملا انشقاقيا وطنيا، ما يتطلب من مختلف القوى الفلسطينية أن تعتبره خارج الشرعية الوطنية، وأول من يجب توضيح الموقف من هذا "الكيان غير الشرعي" حركة حماس، باعتبارها المتهم الأساسي المنظم لهذا المؤتمر..

حماس تخطئ جدا لو أنها اعتقدت، ان "بلادة" المؤسسة الشرعية الرسمية تمنحها حق "الاختراع" لبناء "بدائل"، وهي بذلك لن تنشأ جسدا وطنيا بقدر ما تساهم

عمليا في تقديم خدمة تحلم بها دولة الكيان، وهي إنهاء الممثل الشرعي الوحيد، ومحاولات حماس لتمرير "مؤامرة اسطنبول" تحت صيغ مختلفة سقطت تماما أمام ما أعلنه "عالولها".

قد تفرح حماس بمهرجان اعلامي تتبناه وسائل اعلام قطر وتركيا والاخوان والاعلام العبري وبعض الغربي، وتقديمه باعتباره "مؤسسة موازية" للمجلس الوطني، وأن اعلان العالول بقيام القيادة الجديدة "النقاش وشفيق وابو ستة" للتحرك ومخاطبة المؤسسات الدولية، باسم الفلسطينيين في الخارج، ليس سوى تأكيد على نوايا لم تعد سرية او مجهولة، وهي ردم منظمة التحرير وإكمال المهمة الأساسية التي أنجبت الانقسام عام 2007..

**"مؤتمر اسطنبول"، كشف الحقيقة وأزاح كل الالتباسات السياسية التي هرب البعض المشارك به، بأن الهدف خلق "قيادة جديدة" بإطار فلسطيني الخارج، باعتبار أن قطاع غزة له قيادته والضفة تحت الاحتلال..

**"مؤتمر اسطنبول"، رسالة سياسية الى رئاسة المجلس الوطني والتنفيذية والرئيس عباس أن المياه لم تعد تتحرك ببطئ كما يعتقد، بل انها باتت تسيل بسرعة وقوة مدعومة من دول "حليفة" للرئيس عباس..

**"مؤتمر اسطنبول"، هو الامتداد العملي لانقلاب حماس في غزة 2007، ومؤسسة الانقسام عبر بوابة جديدة..

الرد فورا وسريعا بالعمل الجاد والحقيقي من المؤسسة الرسمية تفعيلا وتنشيطا واحياءا..

ولنا في ذلك حديث أشمل لو كان للحياة قرار آخر..

ملاحظة: أمين سر اللجنة التنفيذية ومسؤول "ملف المفاوضات في فتح" صائب عريقات وضع شرطا لتنفيذ سحب الاعتراف المتبادل مع الكيان وهو نقل سفارة امريكا الى القدس..وكأن جرائم دولة الكيان ضد فلسطين أرضا وشعبا تهويدا واستيطانا وقتلا لا تستحق..يا عاركم الذي يتراكم جبالا!

تنويه خاص: ثلاثي فلسطيني جسد وحدة الوطن في مسرح "عرب أيدول"..محمد عساف ابن غزة ويعقوب شاهين ابن الضفة وأمير دندن ابن 48 توحدوا تحت

راية الوطن وغنوا له..مشهدهم الوحدوي رسالة سياسية تفوق كل لقاءات فصائل العك والكلام..يعقوب مبروك لفلسطين وأهلا بك صوتا مضافا لرسالة شعب!

موقف رسمي فلسطيني "شاذ" من بيان البيت الأبيض!

كتب حسن عصفور/ لا نعرف هل بدأت المواقف الرسمية الفلسطينية تقاس ضمن "نظرية السيء والأسوء"، وليس بين ما هو صواب أو خطأ، أم أنها بدأت تفقد بوصلتها السياسية فيما يجب أن يكون أو لا يكون نحو الإدارة الأمريكية قياسا بما تعلنه هذه الإدارة وليس ما تتمناه الرسمية الفلسطينية..

البيت الأبيض أعلن في بيان رسمي نشر بكل لغات العالم، اعتبر فيه أنه "بناء مستوطنات جديدة قد لا يساعد في عملية السلام"، ورأي فيما سبق من بناء استيطاني لا يمثل "عقبة أمام السلام"..هذا هو تلخيص مكثف للبيان الأمريكي الأول حول الجرم الاستيطاني في "عهد ترامب".

دولة الاحتلال، اصابها "ارتباك نسبي" بعد البيان الذي يبدو أنها شكل "مفاجأة" لهم، ليس بما تضمنه بالمعني السياسي، فهو قد يكون "هدية سياسية ثمينة جدا لدولة الكيان"، وهو ما قالته نائب وزير الخارجية الاسرائيلية (نتنياهو هو الوزير)، بان البيان هو "ضوء أخضر" لتشجيع الاستيطان"، ولكن "المفاجأة" كونه جاء "دون تنسيق مسبق مع حكومة تل أبيب"..

ولذا لا يجب أن يقاس الموقف من بيان البيت الأبيض وفقا للموقف الاسرائيلي كما يحلو دائما للبعض الفلسطيني فعل ذلك، في عملية تزوير سياسي مقصودة تماما..

الموقف الرسمي الفلسطيني، اصيب بإرتباك نحو بيان البيت الأبيض، فالرئيس عباس وفريقه الملحق به دوما، صمت كليا، وصائب عريقات أغلق أذنيه وعينيه وتحدث عن كل شي الا البيان الأمريكي، في عملية "إستغفال سياسي"، بينما سمح لعضو لجنة تنفيذية مقرب جدا من الرئيس عباس، هو د.أحمد مجدلاني ليعلن بشكل مفاجئ "ترحيبا فلسطينيا بالبيان الأمريكي" وزاد فيما ليس مطلوبا

منه الزيادة، أن "البيان يتفق مع القانون الدولي"، لكنه ينتظر موقفا عمليا من ترامب وفريقه..

وبالتوازي، اصدر عضو اللجنة المركزية لحركة فتح محمد اشتية، صاحب إختراع "المقاومة الذكية، أن البيان هو "خطوة ايجابية صغيرة"، وطالب بالمزيد..

مجدلاني واشتيه تحدثا، ولم يخرج من الرئاسة أو تنفيذية المنظمة أو مركزية فتح، ما يرفض ما قالا كلاما لا يتسق اصلا مع "مواقف منظمة التحرير ولا مع بيانات فتح الرسمية"..

أن يعتبر السادة أعلاه، ان ذلك خطوة ايجابية وتتفق مع القانون الدولي، فتلك بذاتها "جريمة سياسية كاملة"، كونها تسمح بشكل أو بآخر، ما لم يسارعا فورا بالتوضيح، على اعتبار ما سبق من نشاط استيطاني هو "شرعي بشكل أو بآخر، ولا يمثل عقبة أمام المفاوضات"، خلافا لكل ما قيل فلسطينيا منذ زمن بعيد، بل ويخالف بيان اللجنة التنفيذية بعد آخر اجتماع لها منذ أسابيع، متجاهلين بيانات عريقات التي لم تعد تمثل "قيمة سياسية" يمكن اعتمادها، فهو يتحدث دون تدقيق بين رسالة وأخرى، ويتناقض بين واحدة وما يليها..

بيان البيت الأبيض الأخير يوم 2 فبرار 2017 هو انقلاب سياسي على الموقف الأمركي ذاته، ما قبل ترامب، بعيدا عن التنفيذ، كونه اعتبر الاستيطان منذ العام 1967 وحتى العام 2017 لا يمثل "عقبة أمام السلام"، رغم ان قرارات الشرعية الدولية كلها تعتبره "غير شرعي وعقبة"..وبالتالي هو مخالف للقانون الدولي ذاته، بل ولاتفاقات أوسلو ذاتها، فكل بناء استيطاني تم ما بعد الاتفاق هو "غير شرعي"، وفقا لنص مادة تمنع القيام بأي خطوات أحادية الجانب تمس بموضوعات الحل النهائي..

كان التقدير أن يسارع الرئيس عباس الى قطع رحلاته وسفره الخارجي للعودة فورا الى "بقايا الوطن"، ويدعو لاجتماع طارئ، للإطار القيادي القديم - القيادة الفلسطينية – ويسمح بمشاركة حماس والجهاد لمناقشة مضمون البيان الأمريكي الجديد، ويدرس بعناية وتدقيق، وفقا للموقف الفلسطيني وليس قياسا بالموقف الاسرائيلي، وعليه يتم تحديد سبل المواجهة المقبلة..

ربما نتفاءل، في غير محل التفاؤل، أن "جعجعة الكلام" حول "الذهاب الى الجنائية الدولية وتنفيذ قرارات المجلس المركزي ستصبح واقعية"، وأن "اعلانات التهديد العريقاتية ليس رسما كاركاتوريا"، ولكن قبل الذهاب لحالة التفاؤل "المفترضة"، يجب تحديد موقف واضح ومحدد مما صدر، يشير الى "جدية التعامل والفعل الفلسطيني"، قبل أن نطالب من الآخرين، أي آخرين، فعلا لم يفعله أهل البيت الفلسطيني..

الوقت لا زال للرئيس عباس لو اراد أن يفعل ما عليه أن يفعل بحكم "مجمع المناصب التي يحملها"، سواء بحق أو بالاكراه، فهل يفعلها أم يبقى الحال على ما هو عليه، ونفاجئ ببيان رئاسي "ترحيبي وينتظر تحديد موعد لقاء تفاوضي جديد مع نتنياهو برعاية أمريكا"..

بيان ترامب والبيت الأبيض الأول حول الشرق الأوسط والاستيطان هو المقدمة الأولى لصياغة "الصفقة الكبرى"..ولنا معها تفصيلا أوسع في قادم الأيام لو كان في الحياة بقاء..!

ملاحظة: هل يمكن أن تستفز فعلة شركات رجل الأعمال الإسرائيلي رامي ليفي بتوزيع "أكياس تضامنية مع قاتل الشهيد الشريف" أهل فلسطين لتحاصر بضائعه وشركاه أيضا..ام ان فعل الاستفزاز الوطني فقد بريقه!

تنويه خاص: حسب تقرير للصحة الفلسطينية فإن نسبة 52.5 % من حالات السرطان الجديدة فى فلسطين من الإناث..حتى مرض السرطان لديه "تمييز عنصري" ضد المرأة..هيك صعب!

هل تتبنى الرئاسة الفلسطينية موقف المالكي!

كتب حسن عصفور/ لم يعد خافيا أن دولة الكيان الاسرائيلي تمكنت في "السنوات الأخيرة"، وخاصة في "العهد العباسي"، من تحقيق اختراقات واسعة في كسر "الجدار العربي"، بعيدا عن العلاقات الرسمية المعلنة بين دول عربية وتل أبيب، إما نتيجة اتفاقات سياسية كمصر والأردن، أو محاولة استجابة لمصالحة خاصة دون سبب معلن..

الاختراقات الأخطر، تلك التي تجري تحت مسميات مختلفة، خاصة الجانب الاقتصادي - التكنولوجي أو الأمني، وهي علاقات تكاد تصل غالبية دول العرب، وباتت تل أبيب تتحدث عنها بلا أي اشكالية سياسية، أو "رهبة" كما كانت يوما ماضيا..

الجامعة العربية، وخاصة دائرة مقاطعة اسرائيل فقدت بريقها، إن لم نقل قيمتها السياسية، جراء عدم الفعالية أو الصمت على ما يحدث من أقدام المؤسسة العربية الرسمية، وهي تعلم يقينا حجم تلك الإختراقات التي تنتشر كالسرطان في الجسد العربي..

ولم يكن مؤتمر ميونخ الذي انعقد خلال الأيام الماضية من شهر فبرير 2017، والذي شهد "غزلا علنيا متبادلا" بين دولة الكيان وبعض العرب وخاصة العربية السعودية، سوى مؤشر أن العلاقات بين الكيان الاسرائيلي ودول عربية أصبحت خارج "التحريم - التجريم السياسي"..

يوم الاثنين، 20 فبراير (شباط) 2017، حذر وزير الخارجية الفلسطيني د.رياض المالكي من محاولات اسرائيل عبر رئيس وزراءها نتنياهو، اقامة علاقات مع دول عربية، والتحذير يعكس بعضا من الحقيقة السياسية، حيث أنها لم تعد محاولات بل هي واقع قائم وعلني، ويمكن رصد الشركات الاسرائيلية الناشطة دون جهد كبير لو تم تكليف سفارات دولة فلسطين بتلك المهمة..

تحذير المالكي، يمثل صرخة سياسية لا نعرف من تمثل، هل هي حقا توجها رسميا فلسطينيا سيكون جزءا من الموقف السياسي القادم، وأن الرئيس محمود عباس مؤيد لهذا الموقف، فلو كان كذلك وجب على الرئيس عباس أن يصدر أوامره لتجسيد ذلك التحذير عبر خطوات عملية لبحثها في إطار العلاقات الثنائية، أو عبر رسائل سيرسلها عبر سفارات دولة فلسطين الى الجهات المعنية، ام يرسل مندوبين عنه، من سلسلة المستشارين والمسؤولين لشرح مخاطر تلك المسألة، وبعدها يطلب عقد لقاءا عربيا لمناقشة أضرار ذلك النشاط الاسرائيلي على القضية الفلسطينية، خاصة وأن حكومة الكيان لم تعد تقيم وزنا للرسمية الفلسطينية، وتعمل ليل نهار لشطل المشروع الوطني..

تحذير المالكي، لو كان تعبيرا عن موقف رسمي فلسطيني، فتلك خطوة نوعية في العمل السياسي، تتطلب وضع رؤية لكيفية حصار مخاطر الاختراق الاسرائيلي ووقف مفعوله قبل أن يصبح جزءا من المنظومة الرسمية العربية..

أما إن كان ذلك ليس سوى تصريح للوزير الفلسطيني، فهو يعكس حجم الفوضى السياسية التي تدب في جسد المؤسسة الرسمية الفلسطينية، خاصة وأنه يمثل "الديبلوماسية الفلسطينية"، وموقفه ليس كغيره من الوزراء، إذ أن كل موقف له يجب أن يكون منسقا مع الرئاسة كونها صاحبة "الولاية على السياسة الخارجية"..

ولأن التصريح لم يجد له مكانا في أي من وسائل اعلام الرئاسة الفلسطينية، ولا مركز الحكومة الاعلامي يصبح ما قاله " تصريحا غير ذي جدوى" سوى أنه تجسيد لعمق "الألم السياسي" الذي اصاب وزير خارجية فلسطين..

السؤال، لما لا تصبح هذه المسألة جزءا من النقاش الوطني، ويتم بحثها بعيدا عن "الحسابات الضيقة"، ترضى عنها فصائل ما دامت تخدمها، كما حماس وعلاقاتها بقطر وغيرها، وفتح وعلاقاتها، نقاش ببعده الوطني في سياق مواجهة المشروع الاحتلالي..خاصة وأن اتفاقات أوسلو باتت "كادوكا سياسيا" منذ سنوات بعيدة، اقلها منذ اغتيال الخالد ياسر عرفات ولاحقا تنفيذ شارون خطته الخروج من غزة، ثم ثلا ث حروب على القطاع، وقبلها عدم تنفيذ جوهر اتفاق أوسلو أصلا، المتعلق بالانسحاب من الضفة الغربية في مدة الـ 18 شهرا من توقيع الاتفاق الانتقالي عام 1995..

هل يحرك تصريح المالكي المشهد الفلسطيني، ام ان المصلحة الحزبية باتت فوق الوطن..سؤال لن يغلق!

ملاحظة: جدد الرئيس عباس ثقته الخاصة بشخص رفيق النتشة رئيسا لهيئة مكافحة الفساد..يفترض أن يكون التجديد مستندا الى حجم الانجازات خاصة عندما يكون السن العمري للمجدد له يتجاوز الثمانين..هل من نبذة عن "منجزات الهيئة"..طبعا بعيدا عن شرعنة قطع رواتب الموظفين !

تنويه خاص: هل من تفسير لزيارة العنصرية لوبان الى لبنان هذه الأيام..شو المشترك اللي يمكن يكون مع هيك شخصية تجاهر بعدائها للعرب كعرب وكمسلمين!

هل من "قيمة سياسية" لإنتخابات الحكومة المحلية!

كتب حسن عصفور/ عادت حكومة الرئيس محمود عباس الى ما سبق أن تم ايقافه "بقرار محكمة" وموافقة لجنة الانتخابات المركزية، للحديث عن اجراء الانتخابات المحلية (البلدية)، قرارها الأخير جاء ضمن صياغة تبريرية "كحق للمواطن في اختيار ممثليه في مجالس الهيئات المحلية، بما يساهم في تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين وتحسينها، بعد أن تم إصدار مشروع قرار بقانون إنشاء محكمة قضايا الانتخابات المختصة".

ومن "التبرير" يبرز وكأن المسألة الجوهرية فيما سبق أن ما فرض التأجيل، هو "محكمة قضايا الانتخابات المختصة"، أي "تبرير قانوني جزئي لا أكثر" وكأن المسألة السياسية لم تعد جزءا من القرار، خاصة لجهة بلديات القدس، والوضع في قطاع غزة، ومسألة الأمن والإشراف على العملية الانتخابية هناك..

وبافتراض أن حماس، وافقت على السماح باجراء انتخابات محلية في قطاع غزة، مشاركة فيها أم مقاطعة لها، أليس هناك مجموعة من الأسئلة التي تستحق الجواب من الحكومة أولا، ولجنة الانتخابات ثانيا:

*هل يمكن اعتبار اجراء الانتخابات في القطاع اعترافا "واقعيا" بسلطة الأمر القائم هناك، أي "سلطة حماس"..

*هل سيكون الأمن المشرف على العملية الانتخابية هو "أمن حماس"، بما يكفل التنظيم المريح للمشاركين، وهل ذلك يمثل مقدمة عملية لإعتباره جزءا من "منظومة الأمن الفلسطيني الرسمية"، بعد أن حاز ثقة "حكومة الرئيس"، ومنحته حق الاشراف على انتخابات تراها حق للمواطن..

*هل سيكون دور لجنة الانتخابات المركزية في قطاع غزة تحت ولاية قانونية - قضائية خاصة أم "ولاية متفق عليها" في حال رفضت حماس الاعتراف

بـ"محكمة قضايا الانتخابات"،ومن هي الجهة القانونية - القضائية التي يمكنها الفصل في المنازعات عندها..

*ماذا سيكون الموقف لو أن حماس قررت منع إجراء الانتخابات كما هو معلن حتى ساعته، هل تجري حكومة الرئيس عباس تلك الانتخابات في بلدات الضفة، وبعض بلدات القدس المحتلة لو سمحت سلطة الاحتلال بذلك، الا يعني ذلك تعزيزا رسميا لـ"شرعنة الانقسام الوطني"، في ظل البحث عن "مخارج" لانهاء تلك النكبة..

والى جانب قطاع غزة وما يفرزه من أسئلة تستحق أن تجاوب عليها حكومة الرئيس عباس، وليس الفصائل التي رحبت دون أن تدقق فيما وجب التدقيق، ماذا سيكون الموقف لو منعت سلطة الاحتلال اجراء الانتخابات المحلية في بلدات القدس الشرقية المحتلة، هل يمكن أن تواصل الحكومة خطتها لاجراء الانتخابات، وعندها يصبح لدينا مشكلتين، القدس والقطاع، فهل يقال بعدها أنها انتخابات لصالح "وحدة بقايا الوطن"، ام سيكون لها تسمية أخرى..

والى جانب البعد القانوني، كيف يمكن تفسير الاصرار على الانتخابات المحلية، في ظل تنامي المشروع التهويدي الذي يمس بجوهر الأرض والخدمات في آن واحد، هل ستدخل تلك البلديات المنتخبة في إطار من "تعاون خدمي" مع مجالس المستوطنات، كما هو بين "روابي" والمستوطنات المحيطة بها، والتي رأي فيها رئيس دولة الكيان ريفلين "نموذجا للتعايش المطلوب"..

ألا يثر الشك الوطني والريبة العامة أن تصر حكومة الرئيس عباس على الذهاب لـ"خطوة سياسية تثير الارباك"، بدلا من البحث عما هو ضرورة في مواجهة التهويد والاستيطان، وهي لا تحتاج الى نصائح في كيفية مواجهة ذلك، خاصة وان لديها "هيئة مختصة" لمقاومة الجدار والاستيطان..

وبالتأكيد، لا يجب التغافل أيضا عن مخاطر تلك الإنتخابات وما سيكون لها من "أثر سياسي" بالتوازي مع خطة ليبرمان التي أعلنها قبل أشهر والمعروفة باسم "العصا والجزرة"، تلك الخطة التي تبحث عن "بدائل فلسطينية تمثيلية"، قد تجد من يبحث لاحقا عن "الخدمات" دون أن يقف كثيرا أمام من يقدم تلك الخدمة..

هل بحثت حكومة الرئيس كل ذلك قبل أن تخرج "متباهية" بقرار مغلف باسم "حق المواطن"، والذي له حقوق تستبق هذا الحق لا يجد لها حضورا في جدول أعمالها اليومي..

ليس عيبا أن تفتح حكومة الرئيس عباس "نقاشا جادا" حول قرارها بكل أبعاده، وتقف أمامها بعيدا عن "صيد مؤقت" قد يكون مسموما..

ملاحظة: الحدث الأبرز في الساعات الماضية كيف أن محكمة أمريكية أرغمت "الغضنفر" ترامب على الرضوخ..في بلادنا لو، وأعوذ بالله من لو، أن محكمة ما قررت عدم شرعية قرارات الرئيس عباس بقطع رواتب موظفين..شو ممكن يصير..سؤال افتراضي مش أكتر!

تنويه خاص: هل من حق المواطن الفلسطيني أن يعرف ما هي ملاحظات "الكتل التشريعية" في غياب الكتلة الأكبر، على موازنة السلطة..طبعا هذا حق للمواطن كمان..مش هيك يا دكتور رامي!